Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

انتشارات دانشگاه تهران
۲۷۰

منطق التلويحات

تأليف

الشيخ شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض
الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران
۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

انتشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلويحات

تأليف

الشيخ شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

892.88
T23
270

بها: ۳۰ ریال

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجائي

السبحات[1] لجلالك اللهم يا قيوم افض علينامن عظائم بركاتك ويسرلنا العروج الى عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراق سنا سراد قاتك و صلّ على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خُصّ[2] محمداً و آله بافضل تحياتك و هيّئ لنا من امرنا رشداً .

هذه رفاقى[3] تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلثة على ترتيبها بالغة فى الايجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق[4] و فيه ستة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايسا غوجى و هو يشتمل على عشر[5] تلويحات

التلويح الاول فى غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئى فى العقل و اما تصديق و هو الحكم على تصوّرات امّا بنفى او اثبات ، و لا تصديق الاّ على تصورين فصاعدا .

و كل منهما ينقسم الى فطرى و غير فطرى ، فاول الاول كتصور مفهوم الشيئى و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكميك[6] بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطرى يقتنص بالفكر و نعنى بالفكر هيهنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه[7] المستحصل .

---

١) خ : السبحان ٢) ع :خ م خصص ٣) خ : رفاتى . ولا يوجد فى خ
٤) لا يوجد فى خ « المنطق و » ٥) لا يوجد فى خ « عشر » ٦) خ و م: كحكمك ٧) لا يوجد « علمه » فى خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده [١] لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلابد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو [٢] به الى المجهول ، و يتنزل [٣] المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتمييز بين [٤] هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن [٥] البشر بروح [٦] قدسى يريه الشيئى كما هو [٧] فاحتجنا الى آلة مميزه للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً [٨] و مالا يقع فيه . والمجهول يحذوحذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لابدَّ له من معلوم مرتب يناسبه، وغير الفطرى لولا نهايته [٩] الى الفطرى لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان اوغيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجةً برهاناكان اوغيره . والقول الشارح والحجة طريقا العلوم [١٠]. و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليفهما [١١] على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبينا [١٢] مراتب الصور و المواد . و لماكان المؤلَّف مُحوجا فى العين و الذهن الى تحقق المفردات وجب [١٣] عليه النظر اولا فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعانى اغنى بحثها عن بحث المعانى [١٤] لتحاذيها [١٥] . و قُدِّمت اجزاء الموصل

١) خ و م : واجدها ٢) هواى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح.
٣) خ و م : تنزل ٤) ع : من ٥) خ و م : من البشر ٦) م : بروح منه قدسى ٧) ش : الاشياء كما هى ٨) ما يقع فيه الترتيب هوالمواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح ٩) م: نهاية
١٠) ش : العلم ١١) ع : تاليفها ١٢) خ م : معينا ١٣) خ م : فوجب
١٤) خ م: اغنى بحثها عين بحث المعانى ١٥) خ : لتجاذبها . وفى الشرح: اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هوالمراد بالتحاذى هيهنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبّه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثيرمن هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محوج [١] الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثانى فى دلالة اللفظ [٢] على المعنى

دلالة اللفظ اماان يكون على المعنى الذى وضع بازائه وهى دلالة المطابقه، اوعلى جزء المطابَق ويسمى دلالة التضمن، اوعلى رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام، فانّ لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما [٣] . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلث .

التلويح الثالث فى اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا اومركبا ، و الاول هو لفظ لايراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء [٤] كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى و يُسمى قولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و انجُعل اسما فهومفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل [٥] و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى اويدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما ويرسم [٦] بانه لفظ مفرديدل على معنى [٧] ولايدل على زمانه [٨] كزيد و

---

١) خ م : فلايحتاج ٢) خ : الالفاظ ٣) اى للجزء و اللازم ، شرح
٤) ش : جزءه ٥) ش : العقل ٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات الاقسام و احكامها كمانبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كمالا يخفى
٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح ٨) يجب تقييده بالمحصل من الازمنه الثلثه و كذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل، شرح.

الثانی کلمة ویرسم بانه لفظ مفرد یدل علی معنی [١] موجود لشیئی غیرمعین [٢] فی زمان معین من الثلثة کلفظة « مشی » . و فی لغة العرب قد تتعذر [٣] الکلمات لعدم البساطة فان اکثرها مرکبة من اسمین او اسم و حرف [٤] علی ما یلزم من مذهبهم ـ و اما ان یدل علی معنی غیر تام فی التعقل [٥] و یسمی اداة ، و تصلح للربط ، و ترکیب بسائطها لایفید تصدیقا و لا ترکیبها [٦] مع احد قسمیها [٧] وحده . و « امس » و ان دل علی الزمان اسم لانه هو المعنی نفسه ولادلالة [٨] علی زمانه فیه . و « المتقدم » و ان اشتمل علی زمان اسمٌ اذ [٩] هو جزء المعنی لاخارج لحقه ، والمنفی فی الحد [١٠] ما وراء المعنی من [١١] الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل [١٢] بـالدلالة دون اقتـران حرف سلب به کالبصیر [١٣] ، و منه معدول و هو مجموع محصل و حرف سلب دل علی خلاف معنی [١٤] المحصل کاللابصیر [١٥] . و الاسم منه قائم و هو الذی لم یلحقه مایمنعه عن بعض ممکنات لواحقه و منه مصرّف [١٦] و هو الذی لحقه ذلك . و المرکب منه تام و هو الذی کل من جزئیه تام [١٧] و منه ناقص و هو الذی احد جزئیه اداة .

التلویح الرابع فی اللفظ الکلی و الجزئی

الجزئی هو الذی نفس تصور معناه یمنع وقوع الشرکة فیه [١٨] کمفهوم زید و

---

١) یجب ان یقید بالتام کما عرفت، شرح ٢) لاحاجة الی التقیید به بل لایجوز ذلك لاحتمال ان یوجد فی بعض اللغات لفظ مفرد دال علی معنی تام موجود لشیئی معین فی زمان محصل من الثلثه، شرح ٣) ع : یتعدد ٤) الافعال المضارعة مرکبة من اسمین او من اسم و حرف علی مقتضی مایلزم من مذهب اهل العربیة ، شرح ٥) خ م ع : العقل ٦) م : ترکیبا ٧) خ : اخذ قسمها ٨) ع : دلالة له ٩) ش : او ١٠) ای الزمان المنفی فی تعریف الاسم هو الخارج عن المعنی لاالذی هو نفسه ولاالذی هو جزء منه ، شرح ١١) ش : فی ١٢) خ : المستقبل ١٣) خ : کالبصر ١٤) ش : معنی المعنی المحصل ١٥) خ : کاللابصر ١٦) کالانسان بالالف واللام فان دخولهما علیه منعاه مما هو ممکن له کالتنوین مثلا، شرح ١٧) هذا علی خلاف مصطلح النحاة فان المرکب التام عندهم مایحسن السکوت علیه، شرح ١٨) لایوجد «فیه» فی ش .

الكلى هوالذى نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه [١] بالفعل كالانسان او بالقوة القريبة المانع كالعنقاء اويمتنع لمانع كالبارى ، و لو كفى مفهومه لمنع [٢] الشركة ما احوج [٣] الى البرهان . والاضافة الى الجزئى لاتمنع الكلية كفرس بكر . و كل ما اشير اليه جزئى كهذا الانسان .

و الجزئى من حيث مفهومه كلى لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات فى امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذاالاعتبار غيرالاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس فى نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكثر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة [٤] ، اويتكثران ويسمى نحوه اسماءً متباينة ، او يتحدالاسم و يتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك فى الاسم ليس لمعنى بتة [٥] ويسمى مشتركا اويكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة ـ و يعتبر التشابه فى الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبخر ـ و يسمى اسماءً مجازية و متشابهة ، و ان تُرك الوضع الاول يسمى منقولة [٦] . اولمعنى مقصود باللفظ غيرمتساوفى الكل كالموجودعلى القيوم والممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض على الثلج و العاج [٧] فانه على الاول اشد و اولى دون اولية [٨] و يسمى متشككا [٩] ، او لمعنى غير مختلف فى المسميات و يسمى متواطيا [١٠] كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه [١١] .

---

١) لا يوجد « فيه » فى م ٢) م ، بمنع ٣) ش:لمااحوج ، خ : ما احتج (ما احتيجظ) ٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال نحوى قتامل ٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته ٦) كذا بالتأنيث ! ٧)ع : وعلى العاج ٨) ش خ م : الاولية ٩) ش : مشككة ١٠) خ : متواطيات ١١)ع : بتة

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود [١] والجزئي على زيد لمفهوميه [٢] . وقد يؤخذ المتباين [٣] مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف . و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك . و الكلي اعم من المتواطي والمتشكك لخلوه عن شرطيهما .

التلويح السادس في الموضوع و المحمول

اذا قلنا ج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ [٤] يكون حمل الشيئ على نفسه . و لابد في التصديق من تصورين. و لاحمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض [٥] الحمل معنى التسمية ، بل معناه [٦] ان الشيئ الذي يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئ في نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئا ثالثا [٧] كقولنا الضاحك كاتب . و ظُنّ ان الشيئ في جميع المواضع امر زائد عليهما حتى في قولنا الانسان جوهر و ذلك خطاء فان الشيئية و كون الشيئ حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرها مما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئ .

و الجزء كالحيوان لايحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الّا ان توخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً . و لا محمول جزئي في

---

١) ش : شخص واحد اسود ٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئي حقيقي ولدخوله تحت الانسان هو جزئي اضافي ، شرح ٣) خ م : المباين ٤) خ، او ٥) م ع : وغرض الحمل (يدون ليس) ٦) لما ابطل الظن الفاسد في الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقي و اقسامه ، شرح ٧) كذا في ع بحك واصلاح، وفي ساير النسخ: شيئ ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او [١] نحوه او لم يخصص يكون حصرا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز [٢] ، و ان جعل جزئيا ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا [٣] .

التلويح السابع فى الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل . و كل محمول اما ان يكون داخلا فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا اويكون خارجا و يسمى عرضيا . و الذاتى لماكان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون له علية ما . و يشاركه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبته الى المهية لا تنسب الى علة ولايمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى [٤] مثل الزوايا الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومقوم الوجود كمخلوقية الانسان، وعرضية السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل المهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هو موجود، و كل شيئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع [٥] يقومانه . ووجود الشيئى غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط [٦] له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط المتعجب [٧] . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .

و مَن رَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشيئى محمولان لا يجتمعان وجودا و عدما و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا « العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعيا .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

---

١) م : و ٢) ش : ولايجوز ذلك ٣) خ م ع : ايجابا ٤) خ م ع : العرض ٥) خ م : مجموعا ٦) م : واسطة ٧) ش : بواسطة التعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكمه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض الممراض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

ليُدرَ [١] ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئ او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، اويكون امرا عدميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ [٢] دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمنا اوقول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئ كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظُنَّ ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو [٣] فانّ الذاتى ليس كل هوية الشيئ و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كمارأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسؤلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الّا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئ لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب هيهنا فاللازم الواحد المتعاكس [٤] على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل [٥] ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة. و مفهوم الناطق شيئ مّا له قوة النطق و يعرف من خارج [٦] تخصيصه بالحيوان و

---

١) م خ: ليدرى ، ش: لابدوان ٢) لا يريد باللفظ هيهنا ما يعم المفرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « اوقول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح ٣) ش م : و سهو ، خ : و سهواً ٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكتابه للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذكل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما متعاكسا ، شرح ٥) خ : يجعل ٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شيئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لوقام البياض بغير الجسم لكنّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ماهوهوالمهية ، وانّى[١] تتحقق فى الوجودين دون المقومات[١] ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخلة .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتى ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير متعرض[٢] للآحاد بل اشارالى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . و فى هذا القسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة داخلا[٣] فى حقيقته يُقوّم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولايكون كذا ـ ولا يقوّم الامر الخاص وجود العام ـ فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يُخلّ بذى النفس و غيره ، و الاخص منه كتعرض اسماء الآحاد غير مطابق[٤] فانه غير سائل عن واحد واحد، والمساوى للحيوان كالحساس اوالمتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية[٥] جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجواب لايصلح لسؤال[٦] الآحاد افرادا .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو وخالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما[٧] ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقايق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هوجعله انسانا و فرسا وهيهنا جعل انسانية كل واحد غيرجعلها زيدا وعمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة[٨] لجواب ماهو .

---

١) اى لا تتحقق الا بمقوماتها ، ف شرح ٢) خ ع ش : معترض ٣) فى الاصول: داخل ٤) م : غير المطابق ٥) ش: والحيوانات ٦) ش: لشواذ ٧) خ : لما ٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع فى الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هواما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويُرسم [١] بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين [٢] فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق [٣] ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس تترتب فى صعودها و نزولها ، ويجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

---

١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشيئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئى و التعريف بالامور الخارجية رسم لاحد . والكلى جنس للخمسة والمقولية التى بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقيه . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك اومافى معناه كما ستعلمه ان الشيئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقليد بالقريبين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس ويقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولا و عليه اعنى الصنف ثانيا و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول فى جواب ماهو ، شرح .

٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكان لايعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياءٌ لاتتناهى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوعٍ لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شيئى هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط[1] لانه مقول [2] فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين [3] المشاركات للشيئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشيئى فى جواب اى شيئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تُميِّز الا انه تمييز غيرذاتى . واىٌّ يطلب التمييز المطلق.

و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . ومن الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم [4] دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالمتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يقوّم النوع و لاعكس .

والذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شيئى الذى هو الفصل.

---

١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شيئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح ٢) تقدير الكلام لوكان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لايكون مشتركا و كل ماليس بمشترك فهو خاص ، شرح ٣) خ م : من ٤) ع : مقوم .

و العرضى [١] اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلى [٢] يقال على ماتحت حقيقة واحدة [٣] فقط قولا غيرذاتى ، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان [٤] و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولا غيرذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام [٥] وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد [٦] يكون جوهرا فان الجسم عرض [٧] للابيض لخروجه عن مفهومه كمادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد [٨] لا العرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى وعرض عام الكلى عرض عام [٩] الجزئى ولاينعكسان. و قد يكون شيئى واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر فى احوال لهذه [١٠] الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع و الفصل والخاصة والعرض

---

١) لوقسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى مالايكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهنا اى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح. ٢) فى الاصول: كلية ، و فى ش بحث و اصلاح ٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحده ولم يقل على حقيقة واحده لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لاتضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولواضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا، شرح ٤) ع ش : البيضانى ٥) زيد فى م بعد «العام» : فيظن انه قسيم الجوهر ٦) لايوجد « قد » فى ع ٧) م ع ش : عرضى ٨) ع : للسواد ٩) ع : العام ١٠) ش : هذه

العام مشاركة [١] فى وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحدودها [٢] ايضا . وثلثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتى [٣]، والباقيان قد وقد [٤]. والفصل المنطقى الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيئى الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . و يفهم من الاول [٥] دخوله فيه . ولولا الفصل ما [٦] استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص [٧] ، و الحقيقة الاصلية [٨] ما يقوّم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلف ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها [٩] المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق [١٠].

و كون الشيئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة اوانه كلى اوقسيمه [١١] اواحد قسميه ونحوها عرضى له . ووصف الشيئى باحد هذه لاضافة مّا اما الى فوقه اوتحته اومساويه، وكلٌ فى نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتى ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف [١٢] ، هذا ما اردنا هيهنا .

---

١) ظ : متشاركة ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بحده لا يريد ان حد الكلى هو حد الجزئى الذى تحته فان ذلك محال فى مثل الحيوان والانسان وفى كل جزئى تحت كلى بل يريد صدقه عليه لاعلى انه حده له . ومراده من الحد ماهو اعم منه ومن الرسم ، شرح ٣) يريد انه ياتى فى علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح ٤) يعنى قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح ٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفته فى حمل كل ذاتى ، شرح ٦) ش : لما ٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا، شرح ٨) سيجيئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» ٩) ع ح م : لجزئها ١٠) ع : الحقائق ١١) قوله اوقسيمه يريد الجزئى وقوله اواحد قسميه يريد الذاتى والعرضى وقوله ونحوها يريد لكونهما مقولا فى جواب ماهو اوغير مقول وما اشبه ذلك ، شرح ١٢) ينبغى ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب و ذكره فى غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثانى فى القول الشارح

وفيه ثلثة تلويحات

التلويح الاول فى الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيئى ويجمع مقوماته كلها، و يتركب فى الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها. وما لا تركيب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ماوراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الوحدانى فترادفا. واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لا حدٌ وان دل على البعض فلا حد به [١]. وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة [٢] ولا المشروط بالذاتى لحصوله بفصل وبحد ناقص وهو الذى اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلا ولدلالة الخاص التزاما وهو غير معتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيئى كما هو ويتبعه التمييز. ولا ايجاز فى الحد ولا تطويل أمّا فى المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وأمّا فى اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد [٣] مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمنا والفصول وان كثرت لا دلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها، و ان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وتركُ مثل هذ الايجاز لا براح فيه عن الحدية [٤]، فمن شرط فى الحد الايجاز مخطئ [٥]، والوجيز [٦] مضاف وكائن من وجيز [٧] كنسبة [٨] طويل لاخرى [٩] فالاضافات [١٠] المجهولة لا يحد بها [١١] الغير الاضافيات [١٢] المعلومة دونها.

---

١) ع م : حدية ٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية ٣) ع : تعدد
٤) خ م : الحادثه ، ش مثلهما بلا نقطة ٥) خم : فخطا ٦) خم : الوجز ، ع :
(راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثانى فى الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشيئ و اعراضه التى تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيئ ، والناقص ماليس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص [١] المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل [٢] بها اذن فلا ميز فلاجواز ولايقدح هذا فى القول الذى استقصى فيه فى ذكر اللوازم . ولارسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة فى الخطاء ليهذب الطبع فى التوقى لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، ولئلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولايوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة فى حد الفاجر [٣] و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعنّ [٤] الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسى ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معتصر و كذا الرماد خشب محترق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما

---

١) خم : للخواص . وفى الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هى كالكاتب والضاحك والمنتصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقى وللانسان ٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح ٣) خ : العاجز . و فى الشرح : هو كما يقال العفيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لايجتنب ٤) ش : تضعن .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

الوجير ٧) خ : وجز ، ع : وجير ٨) عخم : لنسبة . ٩) ش : بالاحرى ،ظ: لآخر ١٠) م : والاضافات ، خ : و الاضافات المحموله ١١) ش م : لايحدها ١٢) م : الاضافات ، وفى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحد به الامور الغير الاضافيه فى ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به [١] فذلك لا يقال على المختلفات فالاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولاتقييد اذلوشُرط باللاتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولاتؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل [٢] وهذه مثبتة .

ولايُعرّف الشيئى بمثله فى المعرفة والجهالة كقولهم انّ الزوج ما ليس بفرد فضلاعن [٣] ان يُعرّف بالاخفى كقولهم انّ المثلث شكل زواياه الثلثة مساوية لقائمتين . ولا يعرف الشيئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولابد من اخذ طلوع الشمس فى حد النهار .

ولا يكرر الشيئى فى الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسمانى ناطق وقد دخل الجرمية فى الحيوان الا فى محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شيئى قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظنّ انه مجرد ذلك الشيئى .

والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما فى حد الآخر لمعية العلم بهما ولايعلم ان التحديد بمابه العلم فيقدم لابما معه ومن علم احد المتضايفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضايف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفوريوس اخذ كلا من الجنس والنوع فى حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول شارح ان يعرف المشروح له حديته او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت [٤] ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

---

١) اى بالانسان اوالناطق ، ف شرح ٢) انماقيد بقد لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماويه والتعقلات النفسانيه ، شرح ٣) لا يوجد «عن» فى ع

٤) خ ع : كتب ، ش بلا نقط . وفى الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما ستعرف انه واحد منهما على التعيين .

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيهنا مقدمة : اعلم ان للشيئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهوالمدلول عليه لاالدال ، و وجودا فى الاذهان وهودال على العينى حقيقة لا وضعا ، و وجوداً فى اللفظ و هودال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهوالمستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا امّا ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهوالخبر والقضية والقول الجازم وهوقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول[1] له لايصلح وحده للخبرية اويصلح ، فالاول يسمى قضيةً حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيهنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتاخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

---

١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات وبلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الآخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثانى يسمى الشرطية[١] ولايخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية[٢] متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و يسمى ما قرن به حرف الشرط من[٣] جزئيها المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالى ، و الثانى منفصلة[٤] كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون [٥] فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما واخرجتا باقتران[٦] هذه الادوات عن[٧] الخبرية لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيها[٨] ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت[٩] القضايا فى تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقى عند اول ما قُرن ، و ان تكثرت[١٠] فى المقدم فلا تكثر[١١]. وليكن « هذا به ذات الجنب » احَد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشارى[١٢] » كلها يؤخذ تارة فى المقدم واخرى فى التالى ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و الحملية ايضا اذا تكثر فى جزئيها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال فى الآحاد تتكثر فى ايهما كان . واشترك[١٣] الشرطيتان فى انحلالهما[١٤] اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات و ان لايُدَلّ بلفظ[١٥] على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأبيد و مقابليهما هو حيوان و

---

١) ع ش : الشرطى ٢) ع ش : شرطيا متصلا ٣) خ : بين ٤) ع ش خ : منفصلا ٥) ع : اويكون ٦) م : باقران ٧) م : غير ٨) ع ش خ : لجزئها ٩) ع ش خ: كثرت ١٠) ش : كثرت ١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكثر ١٢) ع: متساوى ، ش بلا نقط . خ م : بيض منشارى ١٣) ع : اشتراك ١٤) فى الشرح: من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحلالها اولا انهما تنحل الى الحمليات قبل انحلالها الى المفردات . ١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص[١] به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق. وايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل[٢] ما يوقع العناد و ان كان بين سالبتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ». و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة[٣] ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئيها حرف السلب و ادخل عليهما[٤] لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما[٥] صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه[٦]. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئيها السلب وادخل فيهما[٧] اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم[٨] معية وجودهما يعاند[٩] وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او[١٠] يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لايكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

---

١) ش : يختص ٢) م : المنفصلة ٣) م: النسبة ٤) ش : عليها
٥) ع خ : اداتها ، ش: اداتيها ٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة مانعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذا عنى بها مانعة الجمع لا مانعة الخلو ٧) ش : فيها ٨) ع خ : و اذا انتفى
٩) خ : يغاير ١٠) م : واما ان لايكون .

و قد تتاتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غيرمنقسمة بمتساويين، و كذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء[١] لذات الامر بل ان كان صحبه[٢] ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .

و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى الحملية اذا صرّح باللزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . و قد[٣] يصح القلب على[٤] غير هذا الطريق[٥] .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الاَعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت ما[٦] و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهملة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان وسالبتها « لاشيئى من الانسان بحجر » و« ليس و لا واحد » . ولم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

---

١) م : الاقتصاد ٢) م : صحبة ٣) لايوجد « قد » فى ش ٤) ع: من ٥) شرح : يريد كمافى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالاراده فهو صاحب غرض وهذا لايصح الا فيما كان المقدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقد. ٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلبا لشيئى و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لايفتقر فى تصوره الى تصور السلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالبتها ليس بعض الناس كاتبا اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقى لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .

و اذا[1] لم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفتا[2] ولم يعتبرغير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سورا مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له[3] «انسان» كما لا يقال له « رجال » وماقرنه احوال بشرايط[4] لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تتخصص[5] و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها[6]. و اسماء الجموع[7] مهملة ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم[8] ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزاد[9] للتعميم فانه قد[10] يشار به الى الحقيقة الذهنيه كقولهم[11] ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود[12]، فان اورد موضوعا لقضية صارت شخصية . وقد يعنى به التوصيل[13] كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن[14] البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاوجب[15] ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقى و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

---

١) ع ش : اذا ٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفا ٣) خ م : انه
٤) م : لشرايط ، ع: الشرايط ٥) خ : متخصص ٦) م : مقتضاها ٧) خ : المجموع ٨) م : فعلم ٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزاد للتعمم ويحتمل: يراد به التعميم ١٠) لايوجد « قد » فى م ١١) خ : كقوله ١٢) ش : العهود ١٣) م : التوصل ١٤) خ ع : فيتقين ١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما» و[١] «دائما» فى الايجاب الكلى و «دائما ليس» و «ليس البتة» فى السلب. و الثلثة[٢] تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين، و سور جزئيتهما هو «قد يكون اذا كان» او اما او «ليس دائما» او «ليس كلما» او «قد يكون لا»، فنقول فى الشرطية المتصلة «قد يكون اذا كان زيد فى البحر فهو غريق»، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح وليس له سفينة او يقرن[٣] بهذه «قد يكون ليس» اومرادفيه. و فى المنفصلة نقول «قد يكون اما ان يكون زيد فى السفينة اويغرق» اى اذا كان فى البحر. و تسلبه[٤] بالاسوار المذكورة ايضا. و اذا خلّى «اما» و اذا كان» و «ان كان» لا يقتضى الجزئية و الا لضادت احد السورين الكلية[٥] والجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك. و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان[٦] خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كماكان فى الحمليات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية[٧] كلية من حمليتين جزئيتين.

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزاد[٨] فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

---

١) خ: او ٢) فى الشرح: هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب ودائما ليس وليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمتصله وهو كلما و الثلثه الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة ٣) ع: او يقترن، اذا يقرن، خ: او نقول ٤)، ع: وسلبه ٥) م ش: للكلية، و فى الشرح: اذلو اقتضت الكلية لضادت سور الجزئيه و استغنت عن سور الكليه و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سورالكلية لمضادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه. هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هوانه لامضادة بين سور الكلية والجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقتضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيتبادر الذهن الى الدوام.
٦) خ: الازمان، وفى الشرح: ليس المراد من الان هيهنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين ٧) ع: الشرطيه الكلية ٨) فى الاصول: يراد، بلانقطه.

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجزء المأخوذ فى قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك[١] فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لنفى مقتضيهما[٢] مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الا ب و يراد اتحادحقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لماكان النهار راهنا[٣] كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم[٤] وقوعها . و قد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا ـ اوحتى يكون او الا ان يكون[٥] ـ فان شئت حذفت الادوات و ابقيت[٦] السلب وجعلتها منفصلة اوحذفته[٧] ايضا وجعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب[٨] لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يكون المحل حارا و هو بارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آبت[٩] منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللاكون فى البحر و هو اعم.

و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمه[١٠] و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقول « إذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

١) م : الضاحك ٢) ع خ : مقتضيها ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول ٣) ع : زاهتا ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه الثابت ٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم ٥) خ م ش: الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثه اعنى او و حتى و الا ان متقاربة المفهوم ٦) فى الاصول : بقيت ٧) ع : حذفتها ٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب ٩) خ ش : اتت ، م : انت ١٠) ح : قسيميه . و فى الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل مـوجود » ركبت متصلة من متصلتين ، فـاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيميها[١]، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و إما ان يكون الليل موجودا » و امـا ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و امـا ان يكون النهـار موجودا[٢]» اى اما ان يصح هذا التقسيم و امـا ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثليها ، و ان اقـرنت[٣] بـاحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيميها[٤]. و نقول امـا ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود[٥]» واما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تركبت[٦] من مثلها و قسيمها[٧]. وان اقرنت[٨] سور المتصلة و اداتهـا بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهـا صحت متصلة منهمـا و تقول ان كان « كلمـا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود » فالشمس علة النهـار ، ركبت متصلة من مثلها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة[٩] الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو امـا زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمهـا و حملية ، و ان بـدلت الأداة و ادخلت فى الحملية سلبا صحت منفصلة منهما[١٠] .

---

١) خ م : قسيمها ٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام ٣) خ ش : اقترنت ٤) خ : قسيمها ٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا ٦) خ ش : ركبت ٧) ش خ م : و قسيمه ٨) ش خ : اقـرنت ٩) ع : اداة

١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة وكذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا وقد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . ويجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع فى العدول و التحصيل و فيه ضابط المحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هى التى جعل حرف[١] السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة وهى ذات الجزئين المحصلين .

وحق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول و نسبة . و كل[٢] يستحق لفظا دالا عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى فى بعض اللغات ، و قد لا يتاتى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة . و فى العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتبا ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، وكانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهى مشتركة اذن . و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة انّ الاولى تصدق على المعدوم ـ اذ المنتفى يصح نفى صفاته ـ و الثانية اثباتية و لا اثبات الّا على موجود احد الوجودين[٣] فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غير البصير يكذب فى البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لابصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفى .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير فى العربية فيتعين .

---

١) لا يوجد « حرف » فى خ ش م ٢) لا يوجد « كل » فى ش ٣) ش : احد الموجودين .

و قد بوحث[١] فى ان القضية العدمية و هى التى محمولها يدل على سلب شيئى ممكن للموضوع او نوعه اوجنسه كقولنا زيد اعمى هل هى مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هى اخص . وليس هذا بحث المنطقى فان ذلك يختلف باللغات ففى الفارسية هما متساويان و لا يقال[٢] للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى و لا نابينا اى غير البصير ، و فى العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن فى حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقى ان السلب اذا تأخر عن الرابطة اوارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا فى هذا البيان و هى ضايعة[٣] .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط فى الحمل : و ليكن معينا[٤] اجزاء الحمل[٥] و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحَمل ناهل[٦] ينبغى ان يتبين[٧] مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى اوالارضى ، والثانى المشترك بين الرّيان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هوابٌ تُعيّن جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فى الدنّ او بالفعل ، الكثير اوالقليل ، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل يُعيّن المكان من انه فى البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فى الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

---

١) خ : يوجب ٢) م : ولايقال للحجر كورى اى اعمى ولانابينا اى غير البصير
٣) فى الشرح : انماكانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجها عن ذكر نظرا المنطقى و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التى يتضمنهـا هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فى كتبهم ٤) خم : متعينا ٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية ٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق على الريان والعطشان ٧) خم : يبين .

المرصد الرابع فی جهات القضایا و تصرفات فیها

و فیه خمس تلویحات

التلویح الاول فی الجهات

اعلم ان المحمول و ما یشبهه نسبته الی الموضوع و نحوه اما ان تکون ضروریة الوجود ای لابد من کونها فی نفس الامر کقولنا الانسان حیوان اولیس ، او ضروریة اللاوجود کفی قولنا الانسان حجر او لیس ، او غیر ضروریة الوجود و العدم بل ممکنة[1] کما فی قولنا الانسان کاتب اولیس. و تصدق علی الاولی لفظة الواجب و علی الثانیة الممتنع و علی الثالثة الممکن . و هذه الالفاظ الثلثة تسمی الجهات . و کل قضیة لها صلوح ان یصدق علیها فی الایجاب احد هذه یسمی مادته و ان صدق علی السلب اخری . و الجهة قولیة زائدة[2] علی نفس القضیة و المادة هی هی باعتبار ذلك الصلوح فیتبدل کاذبها بصادقها وهی بحالها . و یسلب جهة منها وقد یبقی موجبة.

والجهة لما کانت لفظة دالة علی وثاق الرابطة وضعفها فمکانها عندها والقضیة المصرح بجهتها تسمی رباعیة وفی الثنائیات حرف السلب مکانه قبل المحمول لانه ینفیه، و فی الثلاثیات قبل الرابطة . والسور مکانه قبل الموضوع اومدلوله لانه معیّن کمیته وان کان قد یتوسع فی وضعها لا کذلك .

و یقال للواجب و الممتنع الضروری و ان کان احدهما فی الوجود والآخر

---

۱) خم : ممکنه ۲) فی الشرح : یرید بالقولیة ما یدل علیها بالقول والقول هیهنا هو اللفظ من غیر تقیید له بالمرکب کما کان الاصطلاح واقعا علیه فعلی هذا ما یدل علیه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا یظهر الفرق بین المادة و الجهة فان الجهة هی ما یصدق علی القضیة من مدلولات هذه الالفاظ فتکون الجهة زائدة علی القضیة و اما المادة فهی القضیة بعینها .

فى العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط[١] دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان ـ و لا نعنى[٢] تسرمده بل مادام ذاته موجودة ـ و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيهنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامرمحصل دونها . و اما بشرط وقت معيّن كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معيّن كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، اوبشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش مادام ماشيا . وهذا يطّرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعيّن وغيرالمعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه[٣] الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احدالجزئين والاّ لاضرورة بها . فهذه ستة اصناف.

و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعنى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجددائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لابياضه، و لا ضرورة لهما لذاتة .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجّح فلاتعيّن لجزم العقل[٤] بالدوام . و ايضا ماليس بذاتى ولا لازم المهية هوجايزالمفارقة فلا سبيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظُنّ منه ان لاضرورى غير دائم فى الكليات ولم يُعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق[٥] جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم الحاصر لها به .

و الأمكان قد يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامى ،

---

١) لايوجد « اما بشرط » فى ع ٢) ع : ولايعنى ٣) عم : ليسوقه
٤) خ م : العقد ٥) خ : يستوف.

و وجه الخواص ما يسلب[١] الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وصح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما[٢] فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع وتدخل الاربعة[٣] من الضروريات تحت الثانى[٤] لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول. و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشيئى فى المستقبل فان كان لايجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الّا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنّ انّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرِج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجودَه . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات[٥] واقع بالأشتراك وعلى الاخص[٦] ايضا باعتبارى جهة

---

١) ش : ما سلب ٢) خ . عليها ٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين والتى بشرط المحمول ٤) خ : الباقى

٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان العارى

(راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن اللا كون فالواجب ممكن اللا كون، وان كان غير ممكن - وماليس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب «ممكن» بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللا كون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين فى سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الامكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لايكون[1] فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين فى مادة الأمكان دونهما ، و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب فى مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

---

١) لا يوجد فى ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئى فى الضرورات ٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثانى بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعانى المختلفة انما هو بالاشتراك اللفظى .

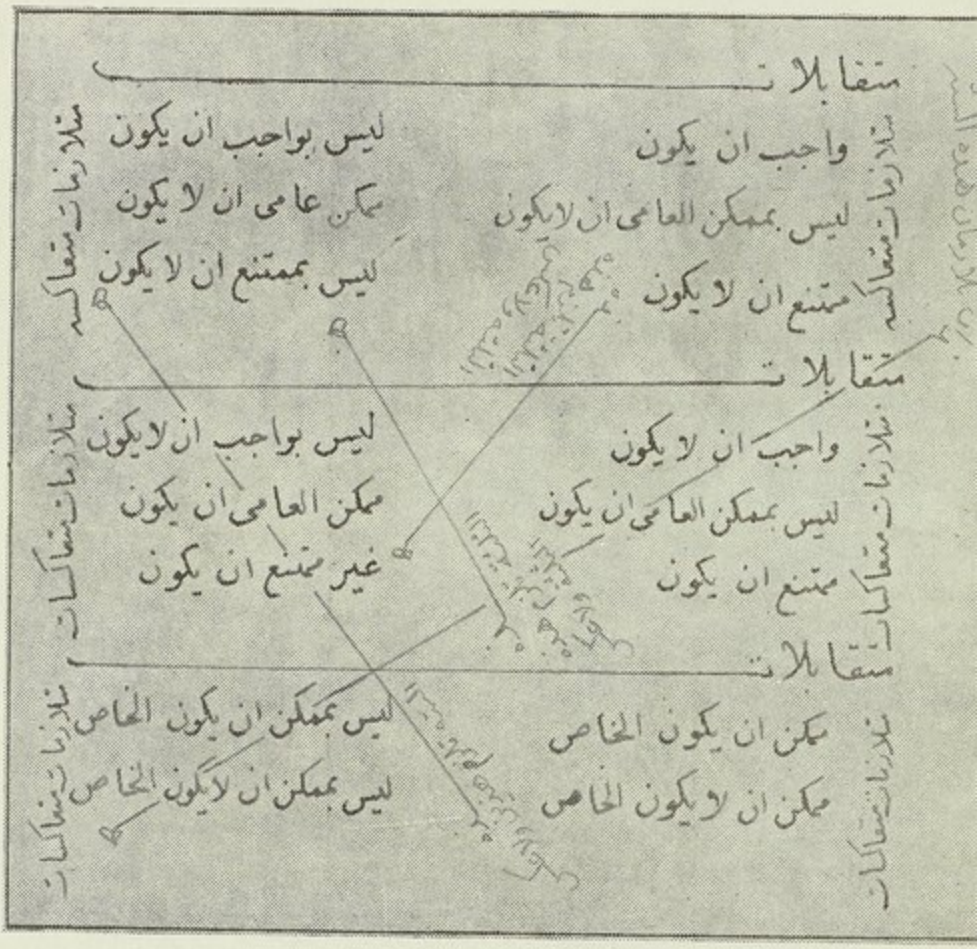

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط فى اللوازم التى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثـاكان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و فى تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لايكون نظر و هو ان احدهما هوالاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفى الوجوب و العدم والتلازم يستدعى المغايرة لكن المساهلة فى امثال هذه الاشياء لاتضر فى الغرض المقصود .

التلويح الثالث فى المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى قيل[١] محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدى حمل فلهذا سالبها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع[٢] و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشيئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددى ما لا يصح[٣] عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بالكون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى[٤] الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففى الضرورية نقول : بالضرورة هو ب مادام موجودَ الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته هيهنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، [٥] هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

---

١) خ : قبل ٢) ش : الموضوع ٣) ش : يصلح ٤) مع : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . ٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعيّن الوقت او نبهمه . فهذه هى الموجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصرت فى الأعداد مهملة فى الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن حيث هى هى صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف[١] بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت و البعض الآخر فى وقت[٢] آخر يصح . و تطّرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة و اذ[٣] لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم[٤] حيث قلب كل فرس نائم الى لا شئى من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتاما هى المسماة بالمطلقة الوجودية ويتأتى بتة[٥] قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق فى مادة الضرورة.

و قوم جعلوا مطلقتهم[٦] ما وقع فى الماضى او الحال والممكن بحسب المستقبل و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلثة و بهذا فرّقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم يبق فيه من الالوان غير السواد اوغيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون سواد باطلاقهم لانه وقتى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان بحسب الحمل الحقيقى فان هيهنا بالضرورة الوانا معقولة[٧] غير السواد و هذه الجهات سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل فيها اشياء[٨] لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

---

١) ع : اتصاف ٢) لايوجد « وقت » فى خ ش م ٣) م : اذا ٤) شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فانه تمثل بامثلة فى المطلقة ينقلب الحكم الايجابى فيها سلبا و السلبى ايجابا ٥) لا يوجد « بتة » فى خ ٦) خ م : مطلقهم
٧) خ : فقوله ٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هى اعم منه من جهة صدقها على الضرورى . و الوجودية اذا صرّح بها[١] جهة . و ظُنَّ ان المطلقة لدى التصريح[٢] جهة لأن لفظها دال[٣] و لم يُعلَم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه وحال اصلا[٤] بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب فى المقول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول فى اللغات لا شيئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد[٥] على الاطلاق . و فى لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نيست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفيا ضروريا لا دائما . و النظم المشهور[٦] لا يطابق من الوجوديات الّا لما شرطه[٧] فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الّا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه الآحاد[٨] بالفعل ملاقيه(؟) للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيئى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الّا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، وتعلم حال الجزئيتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان فى وقت لاغير، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلّم الاول واوجب فى[٩] الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد[١٠] للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيئى

---

١) ع : به . ٢) م : التصرح . ٣) ع : حال . ٤) شرح : فيه نظر و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك . و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيره ذكرها فى كتاب المطارحات و قد استصوب فى كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مغلطة كما حذفت مهملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى التلويحات اتباعا للمشهور .
٥) خ : فيراد . ٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شيئى من كذا كذا بالعربية و هيچ كذا كذا نيست بالفارسية و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هوالذى سماه المتاخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيئى من ج ب مادام ج لادائما. ٧) ش : شرط.
٨) ع : الاحاد . ٩) ش : على . ١٠) ش : كعموم الحمل.

بجهة لاينافى صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضرورى و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق فى مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها[1] .

التلويح الرابع فى التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة[2] تقتضى لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لايخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولينا زيد يمشى غدا زيد لا يمشى غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هوان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع فى القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط والقوة و الفعل ، وفى الجملة تتفقان لا محالة فى جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير[3] به حال القضية . و فى المحصورات زيادة شرط[4] و هو ان تكون احديهما كلية و الأُخرى جزئية فتختلفان فى الكمية اعنى الكلية و الجزئية كما اختلفتا فى الكيفية اعنى الايجاب و السلب و الّا لايجب الاقتسام[5] فان الكليتين فى مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع فى الوجود دون العدم.

و كل كلى اذا اخذ موضوعا و جزئيّه محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

---

١) لا يوجد « فيها » فى م . ٢) ع : حمله خ : جملة . ٣) ش : يتعين .
٤) شرح : يجب ان يتاول قوله بان تلك الزيادة فى اللفظ لا فى المعنى ليتمشى كلامه .
٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان[١] و يسمى الجزئيتان الداخلتين[٢] تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئى نقيضا دون الكلى و كذلك فى السالب[٣] فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سياتى .

و اذا اخذت الواح النقايض فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلثة الا فى الواجب ، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوالب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الأمكان و كذبتا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقتسامات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر(كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات .

فاذا عُرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لها من جنسها اى بالاطلاق[٤] ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلابد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

---

١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . ٢) ش : الداخلتان . ٣) ش : السلب . ٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . وظن بعضهم ان نقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور فى المتن) .

انظر بقية التعليقات فى الصفحة المقابلة

بقية تعليقات الصفحة ٣٦

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النقايض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتضح بهذا اللوح :

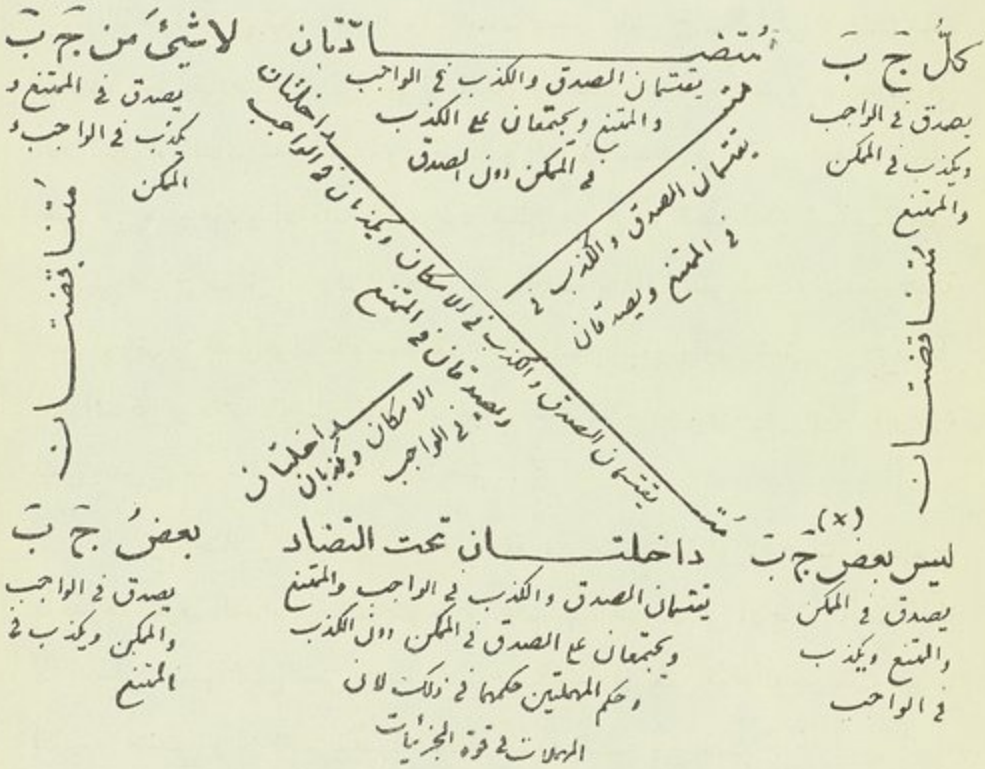

هذا ما افاده الشارح . و ليعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » فى اللوح ، التى كتبنا عليها علامة (×) ، كانت فى النسختين الموجودتين عندى من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان المقام يستدعى قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التى تقابلها بالقطر (لاشيئ من ج ب) كما و عن التى تقابلها بالعرض (بعض ج ب) كيفا ، وتلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب »، و بهذه الصورة وردت فى منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، وفى كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت فى اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسى شارح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الواردة فى اللوح ربما يفيد القارئ فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان في الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شيئي مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و في جزئي المطلقة كليتا الدائم و في الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيدين بعض ج ب اوليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب في الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة في الجزئيتين او الدائم الغير الضروري فيهما و الدائم المطلق في البعض ايجابا و سلبا يغني عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شيئي من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شيئي من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شيئي من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيئي لاغير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيئي .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام في الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان في بعض موادالوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضروري او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضروري شيئي من ج ب او ليس شيئي من ج بالدوام الغير الضروري ليس ب[1] و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب في الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما[2] و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

---

١) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئيه . ٢) شرح : الضمير في فيه عايد الى الكل و في فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها[1] قصد الايجاب و السلب صح التناقض ، و الذى قال انه اذا قيل كل ج ب فى وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب فى ذلك الوقت الذى فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وقولنا[2] كل ج ب مادام ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب فى بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام البائية فى كل ج او سلبها فى جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض هيهنا فى التناقض يغنى عن ذكر الكل كما عرفت ، ونقيض قولنا لاشيئى كذا ليس لاشيئى كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او فى بعض اوقات كونه ج . و قس على هذا نقيض الجزئيتين و يبدل فى النقيض البعض بالكل .

و نقائض الضروريات اوردناها فى هذه الألواح و لوازم نقائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب فى نقيض سالبة .

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان لا يكون شيئى من ج ب
بالضرورة لا شيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان يكون شيئى من ج ب

١) لا يوجد «فيها» فى خ م ويحتمل ان يكون «فيه» اى فى الزمان ، وفى الشرح : اذا كان الحكم فى القضية موجبة كانت اوسالبة فى زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه فى الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس. ٢) م : ولو قلنا . وفى الشرح : قولنا كل ج ب الخ هذه هى التى تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب	ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة ان شيئا من ج ليس ب	ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول[1] ومتلازمان على العرض، و على القطر متلازما نقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد. و الامكان هيهنا هو العام، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه: ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اما بالضرورة فى البعض ايجابا او سلبا، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يبقى القسمان بعينهما وفى الجزئيتين[2] هكذا فى الكل.

التلويح الخامس فى العكس

اعلم ان العكس هو[3] جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب. و نبدء بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف[4] لغرض لنا فنقول اذا قلنا: بالضرورة لا شيئى من ج ب فيصح عكسه

---

١) شرح: اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولايمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما نقيض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب وممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوما متعاكسا عليه وهو نقيض لازمه ايضا. ٢) ش: الجزئيين، شرح: والجزئيتان اعنى الموجبة والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا نقيضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيمامر. و ينبغى ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن اجزاء لازم النقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل فى هذا الكتاب.

٣) شرح: هذا التعريف يختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو تبديل كل واحد من جزئى القضية ذوى الترتيب بالاخر مع بقاء الصدق بحاله، والاحتراز بذوى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لايتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئيها بالاخر فهى هى لاغيرها. ٤) شرح: اما مخالفة العرف فلان عادتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه فى المخالفة فلان الضرورية هى الاشرف و الاهم فى العلوم.

بالضرورة لا شيئى من ب ج و إلّا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د فد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشيئى من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادّى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شيئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتنعكس كليةلجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولاينعكس كليا ولابد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجيمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية واذ لم يحصل العكس كليافيصح جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكاتب و الموضوع غير ضرورى للمحمول[1] بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا[2] للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شيئى من ب ج » فبالضرورة لا شيئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

---

١) ش : المحمول . ٢) فى الاصول : ضرورى .

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضرورى له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال ممكن ان لا يكون شيئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة[1] العامة و الخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالافتراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضرورى[2] له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل : بالامكان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هيهنا ضرورى ، و الضرورة غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان العام فنقول إذا كان كل ج ب بأى إمكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الّا فبالضرورة لا شيئى من ب ج فبالضرورة لا شيئى من ج ب وكان كله او بعضه ب هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى الايجاب و عكست جائت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظنّ الظاهريون[3]

---

١) شرح : جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس فطعنوا فى البيان الخلفى و الافتراض بما تجده فى كتبهم، وتعرف وجه الجواب عنه بما اعطيت من الاصول . ٢) كذا فى الاصول . ٣) شرح : الظاهريون هم الذين يحكمون بالظاهر من غير تامل لما هوالحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكمو بانعكاس

(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما[1]، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر[2] انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيئ من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لاشيئ مما هو ضاحك[3] بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى هيهنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالأطلاق بعض ب ج و الّا دائما لا شيئ من ب ج فدائما لا شيئ من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا مُحال .

ساقة[4]: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحمليات فنقيض « كلّما » « ليس كلّما » ونقيض « قد يكون » « ليس البتة » و على هذا فقس . و

---

١) ع : لهـا . ٢) م : فانظر . ٣) ع خ : ضحـاك . ٤) شرح : الساقة هى آخر الجيش استعارها هيهنا لكون ما هى متضمنة له كالتذييل علـى مبـاحث النقيض وكالخاتمة له . و انما خص المتصلـة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحمليات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعليقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا ولم يقيدها بالكلية وذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهران مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو[1] جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان[2] لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض[3] ما ليس ب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لا شيئى من غير الباء ج فينعكس لا شيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

---

١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل واحد من جزئى القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . ٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لاينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه اومساوله فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيها منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . ٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود فى الاعيان اى مما هوفى الذهن ليس بانسان اذماليس بموجود عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية[1] و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم[2] ان قولنا لا شيئى من الحائط فى الوتد لاينعكس ليكون لاشيئى من الوتد فى الحائط ، و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته[3] محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين ما نقل فى[؟] و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئى مما فى الوتد حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب ان تنعكس .

---

١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التى يصدق عليها الدوام الذاتى والوصفى » لان التى ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذى تمثل به يحققه . ٢) خ م : فكذيكم ، و يحتمل : فلديكم . ٣) خ : بكلية ، م : لكليته .

المرصد الخامس فى تركيب الحجج

وفيه ثلثة مطالع

المطلع الاول فى حقيقة الحجة و اصناف صورها و موادها واحوالها[1] وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول فى نفس الحجة و مباديها و تقسيم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق[2] بقول آخر ، و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقى اقسامها ان شاءالله تعالى.

و القياس هو قول[3] مؤلَّف من قضايا اذا سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر . و لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا اتفق صدقُ نتيجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد التحليل الى الافراد[4] تسمى حدودا ،لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات وادوات السلب

---

١) لايوجد «احوالها» فى ع ش . ٢) شرح : هذاالتعريف لا يتناول القياس الشعرى اذ لا يحصل منه تصديق كما ستعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه قلنا الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد ما يعم القسمين كما تبين فى باب التعريفات . ٣) شرح : ليس المراد من القول القول اللفظى بل الفكرى . ٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لاالمفردات التى لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافراد التى تنحل القضية اليها اولا سواء كانت مفردة كما فى الحمليات اومركبة كما فى الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فى القياس ان تكون مقدمتاه مسلّمتين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لايوجد هذا فى صحة المادّة .

و القياس لا يخلو اما ان يُذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول[1] يسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى[2] النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلة فى قولنا كل ب ا .

والقياس الاقترانى قديكون من سواذج القضايا الثلثة وقديكون من المختلطات[3] بعضها مع بعض كما سنذكره . و يوجد فى الاقترانى حد مكرر فى المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين والذى يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى يصير محمول النتيجة اوتاليها يسمى الاكبر ، والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى و التى فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قياسا و كيفية وضع[4] الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اماان يكون

---

١) ع م : فالاول . ٢) كذا فى ع م ش، و فى خ : و حق (؟). ولعل الصواب : وهو. ٣) ش : مختلطات . ٤) ع : حد الوضع.

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاوّل هو البيّن التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه بيّن بذاته ويتبيّن به غيره وهو المنتج للمطالب الاربعة و ذو الشرفين اى الموجب الكلى لانه تاج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، والذى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا يتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما[1] من نفسهما . و اشترك الثلثة فى ان لا نتيجة فيها[2] عن سالبين[3] الّا فى سوالب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين ولا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين فى الكم و الكيف[4] لا غير الا فيما سنذكره و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها وخبريتها مما تنتجها[5] و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر][6] فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئ من الانسان بطائر وكل طائر

---

١) ع : لقياسهما . ٢) خ : منها . ٣) ع : السالبتين . ٤) شرح : لقائل ان يقول انه لم يبين بيانا برهانيا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التعويل فيه ان كان على غير استقراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجة على وجه التحقيق و ان كان على استقرائها فتبيينه عقم بعضها بما يبتنى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . ٥) ش : منتجها و هى . ٦) شرح : انما اشترط ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها ليكون الاصغر اخص من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيه فان الاعم والمباين خارج عن الشيئ.

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس و هى « لاشيئى من الانسان بحيوان » و لا شك فى كذبها ، و فى السالبتين يوخذ[1] الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط[2] مباينا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثانى ان تكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لوكانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما يسلب عنه و فى السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربع و كل[3] من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعيّن من الصغرى موجبتاها و من الكبرى كليتاها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات[4] من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئى من ب ا فلا شيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لا شيئى من ب ا فبعض[5] ج ليس ا .

---

١) خ : يوجد . ٢) زاد فى خ بعد الاوسط : فيتعدى اليه الاكبر و لوكانت جزئية . و هوخطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجيئ . ٣) خ: وكل واحد . ٤) خ ع : و الباقيات . ٥) م خ : فليس بعض ج ا .

الشكل الثانى و هوالذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمتاه مختلفتين فى الكيفية ـ الا فيما يذكر من بعد ـ و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتفقين[1] قد يثبت عليهما اويسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين المتفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس فى هذا الشكل من[2] المطلقتين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمتنفس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات اويسلب فليس الاالايجاب اوعلى المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ، الضرب الاول من كليتين و الكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب ولاشيئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئى من ب ا و هو ثانى الاول فينتج لاشيئى من ج ا . او يبيّن بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئى من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهى[3] لا شيئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال[4] ، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التى هى نقيض النتيجة . وفى

---

١) شرح : فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئى واحد كالضاحك .
٢) م : عن. ٣) فى الاصول : و هو . وظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس ».
٤) خ م : خلف محال .

جميع قياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجعولا كبريها . الضرب الثانى من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شيئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفى على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لاشيئى من ا ب يتبيّن[1] بعكس الكبرى و الخلف كما بيّنا . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئيةً سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا بيان بالعكس هيهنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية و لاقياس عن جزئيتين ، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و نتمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنقول و ليكن البعض من ج الذى ليس ب د فيكون لا شيئى من د ب وكان كل ا ب ينتج من ثانى الثانى لا شيئى من د ا و يضم اليه « بعض ج د » فينتج من رابع الاول ليس بعض ج ا . و كل افتراض انما يتم بقياس من الشكل الذى فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى المقدمتين ، و شرطه ايجاب الصغرى او[2] ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ايتهما كانت . اما الأول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدّين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة[3] لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مباينا[4] فى السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب[5] البتة ، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب[6] الجزئى شيئان متفقان

---

١) م : يبين ٢) ع : و ٣) خ : صح نتيجة ، ع : صحت النتيجة ٤) م : مباينا ٥) ع : و تكذب ٦) زيد فى خ : و السلب .

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الاخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الثلثة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى . الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج[1] جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج[2] و كل ب ا تنعكس[3] الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شيئ من ج ا و نقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شيئ من ب ا و كان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة. الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين[4] فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخلف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شيئ من ج ا و يتمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا . الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا قياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شيئ من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخرة[5] فيستنتج[6] المطلوب.

---

١) م : فينتج ٢) ع : كل ج ب ٣) خ ع : فينعكس ٤) ش : جزئيتين ٥) خ : المؤخرة ٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبيّن بعكس الصغرى و الخلف كماذكرنا. و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية فى الاشكال .

التلويح الثانى فى المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا[1] كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان تتبعهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولايتوقف كثيرا. واعلم ان النتيجة فى الشكل الاول تابعة للكبرى فى المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز اللاوقوع ابدا فاذا[2] لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهى ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذى يعم الواجب و غيره فج[3] يدوم[4] بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففى هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال فى هذه كل ب ا مادام ب لا دائما[5] لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف بب لايدوم له العدم دوام البائية وكان من الموصوفات بب ج الذى ضرورى له البائية فلا يصدقان .

و تعلم[6] مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت فى المقول[7] على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية فى حمل الالفية على موصوفاتها فهى واجبة دونها و ج من الموصوفات بب بالامكان فاذا فرض وقوعه

---

١) خ : اذ ، ع : و اذا ٢) م : فاذ ٣) خ : بج ٤) زيد فى خ : ب
٥) زيد فى خ م : فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى ٦) خ م : يعلم ٧) ع: القول .

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية[١] و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات[٢] فكانه لا يحتاج الى استثناء[٣].

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة ماينعكس[٤] فيرجع الى الاول و تتبعها النتيجة[٥] لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانيه ، فالعبرة[٦] فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و هيهنا ضابط : اعلم ان فى[٧] هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعتى ج او بعضه و ا متباينتان[٨] بالضرورة اذلو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفتى[٩] الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

---

١) لاتوجد « ضرورية » فى ع خ ٢) م خ : الموجب ٣) م : الاستثناء
٤) ع خ : يعكس ٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م ٦) زيد فى م خ: فى الجهات ٧) لايوجد « فى » فى ع ٨) فى الاصول : متباينان ٩) ش: مختلفى .

الاخرى كممكنة خاصة اوعامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية و نحوها . وكل جهة يعم الضرورة[١] و غيرها اذا كانت فى مقدمة مع[٢] ضرورية و اختلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضالما قلنا .

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التى ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى فى الاول فنفى[٣] ماكبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظُنّ[٤] فى الرابع ان[٥] النتيجة تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف ثانى الثانى فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و فى الضربين يبين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى[٦] فان كل د ا و لا شيئى من د ا جهتهما جهة الكبريان فيهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا القياسين الاخرين فى الافتراضين فتتبعهما[٧] النتيجة فتكون تبعت كبريى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشكلين الى الاول فلاحاجة اليهما ، قيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد يتفق ان يكون الوضع الطبيعى لمقدمتى قياس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعى كقولنا فى الثانى كل جسم منقسم و لا شيئى من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شيئى من المنقسم بنفس تغيرت من الوضع الطبيعى اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان يصح موضوعيتها[٨] ، و كذلك فى قولنا كل انسان ماشٍ و كل انسان متنفس فان الوضع الطبيعى يتغير بالعكس وان صح . و الثانى ينتفع به فى الفرق فكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب و ا مسلوب عنه

---

١) خ : الضرورية ٢) م ش : معهـا ٣) خ م : نفى ٤) ع : فـان
٥) لا توجد « ان » فى خ ٦) ع : الكبرى ٧) خ م : فتتبعهـا ٨) خ : موضوعها.

ب فافترقا . و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل[١] الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لمّا حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس[٢] و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلّا عمّمتم الحذف او الاعتبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لايكاد يفتقرالى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيئى من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس ب ج ليس ا ، واذا قيل كل[٣] ب ج و كل[٤] ب ا فى الثالث يتفطن النفس لأن ب هوموصوف بالجيمية و الألفيّة فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف ، فلم يتفطن جالينوس وبعض من ذبّ عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا[٥] وشنعوا وضلّوا و اضلّوا . و العجب انه يشنّع على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة .

و عندى ان الشكل الثانى ليس بناتج[٦] لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يتاتى لنا ان نقنن[٧] كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شيئى من ا ب لذاته لا يلزم[٨] منه شيئى و لا رده[٩] الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

---

١) خ م : فقيل ٢) خ م : العكسين ٣) ع م : كل ج ب ٤) ع : كل ا ب ٥) خ : فشرسوا و شغوا ٦) خ : نتايج ٧) خ : نفس (؟) ، و لعل الصواب : نقيد . ٨) ع : لا يلزمه شيئى ٩) ع : برده (بلا نقط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشتركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام[1] و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل[2] عدد اما فرد و اما زوج وكل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالى والحملية. و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان تقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول[3] مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

وقد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى، مثاله : الثلاثة عدد وكل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك امّا نبات او حيوان او جماد وكل نبات جسم

---

١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . ٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ. ٣) خ م : الاحوال .

و كل حيوان جسم و كل جماد جسم ، فهذا هو الاستقراء التام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحمليات و هو كل متحرك جسم ، و على هذا يستخرج الباقى .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك فى جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد[١] و كل ذى عدد فهو[٢] اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالى و المنفصلة كقولنا[٣] ان كان هذا كثيرا فهو امّا و امّا . و قد يقع فى جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لانطول فى هذا المختصر ما لايُحتاج اليه فالذكى[٤] لا يعجز عن استخراج ما بقى .

التلويح الرابع فى الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية اووضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذى فيه ذلك استثنائى ، ويتم بشرطية وحملية فيما يتركب من الشرطيات من حمليتين ، ففى المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتج عين التالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج[٥] النهار موجود . اويُستثنى نقيض التالى لينتج نقيض المقدم كقولنا فى المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة واما استثناء عين التالى او نقيض المقدم فلا[٦] ينتج اذ ربما يقع التالى اعم فلايلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولامن رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من وضع الاخص

---

١) ع ، فهو عدد ٢) لا يوجد «فهو» فى خ م ٣) م : كقولك ٤) خ : و الزكى ٥) خ م : ان النهار . ٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص[١]، وفى محالّ المساواة[٢] قد تتأتى الاستثناآت الاربعة و لكن لا تُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقى ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لاينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لايكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لاغير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لاغير. و المحرفات تردالى النظم المستقيم . والمنفصلة التى اجزائها غيرمتناهية لايستثنى [فيهاشيئى] فان رفع الكل[٣] لوضع واحد لايمكن و وضع واحد

---

١) شرح : هذا هوالذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا و كذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . ٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالى فيها مساويا للمقدم .

٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تتحصل و لا استثناء فى القياس المنفصل الا بعد تمام الانفصال و تحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب. و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لابد من استثناء لتنتج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة[1] جزء آخر فلابد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت[2] مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فى حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج واذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و نفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلابد من[3] ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزءا النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال[4]. بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبيّنة لمقدمتى القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين[5] بذاتيهما فلابد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج[6] بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

---

١) م : والنتيجة ٢) فى الاصول : حصل ٣) م : فلابد و ان ٤) شرح : لقائل ان يقول المتيقن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن التفصيل الذى سماه لوحيا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سيجيئى . ٥) خ : مبينتين . ٦) ع : الناتج ، م : النتاج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت[1] كقولنا كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .

و ظُنّ ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا مركبا[2] مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجةً مرة و مقدمةً اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس اقترانى بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع الطرفان ثم يستثنى .

التلويح السادس فى قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما . و يتركب من قياسين اقترانى واستثنائى ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بُينت ، وهوقياس من شرطية وحملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا و يستثنى نقيض التالى وهوليس بعض ج ا فينتج: ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق.

و هو فى الجملة ان نأخذ نقيض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب. و لايتاتى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع فان الموجبة الكلية لايمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغرويته فتبين بالثانى فتجعل صغراه وبالثالث فتجعل كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

---

١) م : فطويت ٢) فى الاصول : مركب مفصول .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ[1] نقيض المحال و تقرينه مع المقدمة الصادقة على ما تيسر[2] من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد[3] من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول،مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئ من ج ا ان قرن[4] بالكبرى ينتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطلها بالتناقض وان اقرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذلا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس[5] احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها[6] . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت[7] احدى المقدمتين غير بينة

---

١) خ م ع : فيأخذ ٢) م : تبين ٣) شرح : اذا قطعنا النظرعن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضما الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . ٤) ع ش خ : اقرن . ٥) شرح : العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هولخصوصية المادة لالصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . ٦) خ و فى الشرح : ينتجها ، و يرى فى ها مش ش : نحسها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجةذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها . ٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ[١] الكمية مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك[٢] فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و اقرنت مع النتيجة المجعولة كبراها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق فى قياس ناتج للسلب[٣] فانتج المقدمة السالبة ، و لاانتاج للموجبة ففى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن[٤] النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فى موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا وايجابا معدولامجعولا فى الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهوغير كثير وبالعكس، و كذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شيئ من الواحد بكثير فلا شيئ من عديم الانقسام بكثير واردنا فى الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهوغير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد . و بالافتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

التلويح الثامن فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب فى العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ حدّى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

---

١) خ : ليحفظ . ٢) م هنا و بعده : ضاحك . ٣) ش : ناتج السلب .
٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذى يريد بالعكس هيهنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت فى محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثانى و[1] الثالث سواء كان الحمل او الوضع فى موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة فى العلوم[2] تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف ، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهى شرطية فتستثنى[3] للانتاج و ان ناسب لجزء[4] فليطلب ما يناسب الجزء الآخر ، وان كانت[5] هناك مقدمات مبتره[6] فليجتهد[7] حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة فى امر منتهية الى المطلوب فيُفضى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا فى موضع و مفردا فى آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتى سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلثة لازوج و كل لازوج فرد فالثلثة فرد .

التلويح التاسع فى استقرار النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذانك[8] و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل فى موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

---

١) خ م : او . ٢) لا يوجد « فى العلوم » فى ع . ٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى . ٤٠) م : بجزئه . ٥) اصل : كان . ٦) خ : مشتركة . ٧) م : فلتجتهد . ٨) خ م : ذلك ، و فى الشرح : قد نبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذانك على ان الخمسة التى بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام فى عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يفتقر الى التاويل الذى ذكرته فى بابه .

الى الاكبر انهما ينتجهما قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة[١]. و لا نتيجة تحت نتيجة فى ناتج جزئى .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليالما عرفت و لايستثنى نقيض المقدم فى الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة فى كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و فى غير هذا[٢] لا يمتنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شيئى عن نفسه او عن ذاتيه[٣] للتغليط ويغيراللفظ لتبعيد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقيضها لحجة[٤] مّا او نحوه[٥] و يقرن معها و الاصغر و الاكبرمترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان ببشر ينتج ان لاشيئى من الانسان ببشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية فى الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هوان يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى القياس

---

١) لايوجد « مع نتيجة » فى خ م ع . ٢) ع : ذلك . ٣) شرح : قوله اوعن ذاتيه ، لم اجده فى غير كلام صاحب الكتاب ويمثل عليه فى المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشيئى عنه لاسلبه عن ذاتيه و هو انسب . ٤) ش : بحجة .
٥) شرح : يريد بنحوالنقيض الضد او عكسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . و قد يتفق فى قياس واحد و قد يتفق فى قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق فى التبكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا ومقدمتاه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و تأخذ الاصغر فى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة .

المطلع الثانى فى اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد فى جزئياته الكثيرة[١]، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك فى المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . و ان امكن الاتيان على الجميع ليسند[٢] الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم[٣] . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

---

١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشيئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيره ، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل فى عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . ٢) ع : ليشهد ، م ليستمد ، خ : كنسبة . ٣) شرح : الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته فى الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لايخرج عنها شيئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شيئى بما وجد فى شيئى آخر يشاركه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا والمقيس عليه اصلا كقولهم العالَم مؤلَف فيكون محدَثا قياسا على البيت و له اربعة حدود[1] ، و ذلك غير متبين[2] لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث وفى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهواللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية اوتأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتنائه على الخصوصية هيهنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شيئى علتان كما سيأتى[3] ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فابرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بيّن ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سُلّم لهم ان الصفات هذه فلم لايجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلابد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

---

١) شرح : ليس المراد بالحدود هيهنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط والمدار . ٢) ش : مبين . ٣) شرح : سياتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث[١] دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال فى ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هى اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكماله بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلاتعدية به[٢] وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطمع له فى ذلك . و ان سُلّم ان التأليف هوالمناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيرى و عنصرى وجد فى البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فانى يتفصى[٣] و ان تفصى فهو برهانى[٤] لا جدلى فليس للتمثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذفت كبراه امالظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق . و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرءة ذات لبن فقد ولدت . ومنه العلامة[٥] وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرءة مصفار فهى اذن حبلى ، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما . و منه الرأى و هو[٦] قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهملة .

---

١) شرح : يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهواذن معلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده . ٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلايتعدى الحكم الى الفرع بمجرده . ٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهانى .
٤) ح م ع : برهان . ٥) اصل : علامه و هو . ٦) اصل : و هى .

و مما ذکرنا الفراسة و هی[1] قیاس الاوسط فیه هیئة بدنیة وجدت للانسان و غیره من الحیوانات یستدل بها علی خُلق للزومهما[2] لمزاج هما معلولاه فیستدل باحد المعلولین علی الآخر ، وهویشبه التمثیل[3] فالخلق هو الحکم وهو الاکبر کالشجاعة و الهیئة مع جامع کعظم الاعالی والفرع انسان و الاصل اسد . و ینبغی ان یطرد الخلق مع الهیئة فی غیرهما من الحیوانات[4] ان وجدت و ان لم یلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها لیست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا یفید فی القیاس کثیرا فان ما یجعل حجة الوضع والرفع یجعل حجة ناتجة علی الاشکال دون الانفصال یقرن به الجـزء الآخـر من الانفصال مجعولا مقدمة و کذا ان کان الاستثناء اولیا[5].

المطلع الثالث فی قضایا هی مواد الاقیسة

و هی علی اصناف احدها الواجب قبولها و هی ستة اقسام : الاول الاولیات وهی قضایا یوجبها العقل لذاته و یکفیه فی نسبة بعض اجزائها الی بعض نفس تصورها دون مشاهدة و سبب خارج کحکمنا ان الکل اعظم من الجزء وان الشخص فی حالة واحدة لایحل مکانین و نحوهما ، وان توقف العقل فی تصدیق نحو هذه فلتوقفه فی التصور لا غیر . و الثانی المشاهدات و هی قضا یحکم العقل بها لمشاهدة قوی[6] اما ظاهرة او باطنة کحکمنا ان الشمس مضیئة و ان لنا و هما و خیالا وخوفا وغیرها . و الثالث المجربات و هی قضایا مبدء الحکم بها مشاهدات مکررة مذکّرة موقعة

---

١) اصل : و هو . ٢) خ : للزومها . ٣) ع خ م : التمثیلی . ٤) ع : الحیوان . ٥) شرح : اولیا ای غیر محتاج الی البیان . ٦) شرح : حکمنا ان الشمس مضیئة هو مثال ما یحکم العقل به بواسطة القوی الظاهرة و باقی الامثلةهی لما یحکم العقل به بواسطة القوی الباطنة .

لليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقية ، ولابد و ان تأمن النفس وقوع الشيئ بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفيّة من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع في الاكثر و يُستثنى نقيض التالي ، و ليس على المنطقي البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هي قضايا مبدء الحكم بها حدس قوي من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئآت تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الاان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرر و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هي قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد فرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . ويقينك التواتري والتجربي و الحدسي ليس بحجة على غيرك فلربّما لم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره في موضع . السادس قضايا قياساتها معها وهي قضايا انما[1] يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه[2] الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوي للآخر .

الصنف الثاني المشهورات وهي قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هي قضايا لو خلي العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوي و انفعالات من عادات وشرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة[3] عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

---

١) لايوجد « انما » في ع . ٢) كذا والاولى : « لايعزب عن الذهن » كما في النجاة وساير الكتب . ٣) خ : السيرة ، م : السوءة .

اوّلى فيحمل على الاَوَّلى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتقبيح الذبايح ونحوه، ولكل امة مشهورات و كثيرا مّا تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصنف الثانى الوهميات و هى قضايا يوجبها الوهم الانسانى فمنها صادقة كامور محسوسة يدخل فى الواجب قبولها و منها كاذبة و هى قضايا فى امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمنا ان كل موجود مشارٌ اليه و وراء العالم فضاء لا يتناهى و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاها لكانت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال فى جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل فى مقدمات ناتجة لنقيضها و عند النتاج ينكص[١] على عقبيه ، والوهم ينكر نفسه.

الصنف الرابع المأخوذات وهى اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامر سماوى او مزيد من عقل و تدين كالمأخوذات من السلف و امّا تقريريات[٢] تؤخذ من الخصم ليبنى عليه الكلام فى دفعه او ما يورد من المقدمات فى مبدء[٣] العلوم و برهانها فى موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار[٤] وحينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و تسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعد[٥] كيفيتها .

الصنف الخامس المظنونات و هى قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحكم بان الشيئ كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو مثلم للثغر[٦]. ومن جملتها المشهورات التى تأخذها النفس فى بادى الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المُشبِهات و هى قضايا يُحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره

---

١) خ : ينعكس ، م : ينقص . و المتن مطابق للاشارات بعين العبارة . ٢) خ: تقريرات . ٣) فى الاشارات : مبادئ . ٤) خ : الاستنكار . ٥) شرح : يشير الى انه يثبته عند الكلام فى البرهان . ٦) فى الاصول : مسلم الثعر ، للثعر ، للثغر . و عبارة ساير المنطقيين فى هذا المثال : فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون فى اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخيلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورود عليها بقبض او بسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مُرّة مقيّئة ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل[1].

و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هى المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه إمّا ان تعتقد[2] مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات اوعدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل فى البرهان كانت فى نفسها

---

١) شرح : اماتداخل هذه الاصناف فكدخول المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات وكدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالتقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

٢) شرح: الصواب فى تتمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غيرجازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الانسانى اوعموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات ـ لاكلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما ـ و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . وانما تساهل فى هذا الموضع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لايتاتى منه ضرر فى العلوم الحقيقية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطّرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها بحسب كل مقدمة ولكن ينبغى ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان. و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونات و المقبولات و للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و فى الجملة[1] فوائد معرفة هذه[2] التحرز عنها والأمتحان وتسمى سوفسطائية، وفوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط ، و فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا يشرع مع كل مهارش[3] فى البرهان ، و الشعريات و الخطابيات لترغيب و ترهيب فى امر دينى او غرض دنيوى[4].

---

١) خ : المشبهات فى الجملة و . ٢) هذه اى المغالطات . و فى الشرح : لما بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يتحصل من كل واحد من هذه من الفائدة اوالفوائد و ابتدء بالمغالطى فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين احدهما ليقع الاحتراز عنها وثانيهما ليمتحن بها من يكون مقتصراً فى العلم فيظهر عجزه فلا يقع الاقتداء به وتسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذى يشتمل عليها من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حلّ شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . ٣) خ : ممارس، م : مهارتين . وفى المنجد : هارشَ بعضُ الكلاب على بعضها حرّشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . ٤) شرح : اما الخطابيات ففى الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها «الاكثر» ولابد منه اذ من الخطابة مايفيد فى امر دينى ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه منبها للنفس على تحصيل العلم اليقينى اومعداً لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . وللمتقدمين و من حذا حذوهم من المتأخرين فى كل واحد من الجدل والخطابة والشعريات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

المرصد السادس فی البرهان و احواله و مشارکاته مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فیه ستة تلویحات

التلویح الاول فی المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشیئی موجود و یسمی هل البسیط[1] اوهل هو بحال کذا ، مما مع ماوراء الوجود، و یسمی هل المرکب . و منها مطلب ما الشیئی یطلب به ماهیة الشیئی و حقیقته ان عرف وجوده فان المقول علیه انه حقیقة عند الوجود یسمی قبل ذلك مفهوما ولایقال له حقیقة واياه نعنی اذا قلنا الحقیقة تفهم بدون[2] الوجود. و قد یطلب بما مفهوم الاسم ولدی الوجود یصیر المفهوم بعینه حداً او رسما . و«ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم علی هل البسیط و الطالبة للحقیقة تتأخر عنه . و منها مطلب ایّ و یطلب به تمیز الشیئی عن غیره . و منها مطلب لم و یطلب به علة نسبة حدی النتیجة فی نفس الامر اوعلة التصدیق وهو الاوسط و یتأخر عن هل بالمرتبة. و هیهنا مطالب اخری مثل کیف و این و متی و قد تغنی عنها ایّ و لکن الامهات اربع اثنتان تصوریتان و اخریان تصدیقیتان .

---

۱) کذا بتذکیر صفة هل ، هنا و فی السطر التالی (قوله هل المرکب) ، و لعله بتقدیر کلمة « مطاب » ، مع احتمال ان یکون من سهو النساخ . ومن الملحوظ ان هذه المساهلة بعینها توجد فی عبارة کتاب حکمة الاشراق وعبارة منظومة السبزواری کقوله: و هل بسیطا ومرکبا ثبت ، وقوله : و ما هوالشارح والحقیقی . مع انه کثیراً ما یعبر عن هذه الحروف بالتانیث فیقول : ما الشارحة و هل البسیطة ، فتأمل . ۲) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثانى فى برهان انّ و برهان لِم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط فى البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يعطى اللمية فى نفس الامر و فى التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة فى الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان انّ سواء كان الاوسط معلول النسبة كما فى قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فى برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب، وبرهان لِم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده فى الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم[1].

التلويح الثالث فى اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نعنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته وماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة والمناسبة والعدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال[2]، فما

---

١ ـ شرح : و اعلم ان الاستثناء فى الاقيسة الاستثنائية فى حكم الاوسط فى الاقيسة الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصلا فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان انّ لان الكسوف معلول التوسط ، وان قلت ان كان التوسط المذكور حاصلا فالقمر منخسف لكنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . وبهذا ينحصر البرهان فى القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس فى كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به .

٢) شرح : انما خص الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتمثلوا به فى هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يعتقد مطابقته للتمثيل فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش فى الامثلة لبينت الوجه فى عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتى لان الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتى بالمعنى الاول كلحوق الحركة بالابيض فهو غير ذاتى، وان كان الوسط ذاتيا بالاول[١] فذاتى .

واما المبادى فهى الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التى منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن اوعلى سبيل التشكك ليبيّن[٢]. و المبادى التى هى غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة . ويصدّر العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهى القضايا التى تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض فى ذلك العلم . و محمولات المقدمات لابد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثانى و اوليّةً اى لا يكون لها فى نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام ، و فى مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية . و الضرورى المورد هيهنا[٣] هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط[٤]

١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذى يقال فى مقابلة العرضى ، و هو الذاتى المقوم . ٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و فى الاشارات : الى ان يتبين .

٣) شرح : الضرورى المورد هيهنا اى فى البرهان يراد با الضرورى بحسب الوصف لا الضرووى بحسب الذات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورى هيهنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اى لا يشترط مادامت الذات موجودة هى ب فيكون الحكم عليها ب ب فى حال كونها ج و فى حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجيمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم يكن ج . و التى فى التلويحات فى جميع النسخ التى وقفت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجيمية » ، و هذا سهو فى النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير المثال بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هى الضرورة التى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة ٧٨

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط فى المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئى فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر فى النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتى الشيئ مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئ بلوازمه دون حقيقته كالنفس التى قد تثبت جوهريتها وهى بعد فى الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياته ويطلب وساطة بعضها البعض فى نفس الشيئ كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لابد له من معلوم موصل اليه وترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا فى بدو الجبلة[1] فنضطر فى علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفى فى تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين[2] هو اعتقاد ان الشيئ كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر فى نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفى نقيض الشيئ و لا على

---

١) ع : الخلقة . ٢) شرح ، احترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثانى عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انسب الا انه لاباس بالتأخير . و فى قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشيئ المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه فى تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذى ذكره غيره فى تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما فى نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئ مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود فى تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر فى نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شيئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبرعن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة[1]، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظنَّ ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيئٍ واحد. و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر.

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بمَ تعرفون انه هو؟ ولايخرج من سبق العلم به او بقاءِ الجهل، يقال ان المجهول لوكان مجهولا بالكلية اومعلوما بالكلية ماطلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

---

١) شرح: يريد ان الاصغر اذاكان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخل تحت الداخل فى الشيى داخل فى ذلك الشيى. واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذاكانت الكبرى موجبة، اما اذاكانت سالبة فلا، فالمثال الذى ذكره لاينطبق عليه التقدير، لكنه يقاس عليه.

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى سايرالكتب التى له و لغيره. و قوله فيشترط دوام الجيمية، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غيرمفهوم لى كما ينبغى، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيهنا اى فى البرهان اخص مماكان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك.

٤) غ: و يشترط.

فاذا حصل تعلمه بهذا التخصص[1].

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها واذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التى هى فوق المجسمات ، او باطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التى هى تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعاهما متغايرين ولكن احدهما ينظر فى الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع فى علم يبرهن عليه

---

١) فى خ وفى عبارة الشارح فى الموردين : تخصيص . و فى الشرح : جرت عادتهم ان يتمثلوا على ذلك بالآبق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته وصورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتمشى فى المطلوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما فى المطالب التصورية فزعم انه لا يتمشى لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذى لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو اذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه ومجهول من وجه لانا نقول احد الوجهين غير الآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا معا فى جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول و كلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا انى ازيده ايضاحا و هو ان المنفصلة القائلة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان هيهنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، و كذا ان اريد انها مانعة الجمع اصدقهما على تلك الذات. و على تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لو لم يقترن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التى علم تخصيصها بصفة فانهما لو كانتا اعنى الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فی غیره و الغالب فی ما هو فوقه و ان کان یتفق فی ما تحته ، و قد تبتنی مقدمات العالی علی السافل المحتاج الیه فی بیان مقدماته ولکن تتغایر جهات الافتقار فلا یدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الی الفلسفة الاُولی التی موضوعها الوجود و لا اعمّ منه .

و لا برهان علی الفاسدات لتغیرها فلایدوم العقد بها ، و البرهان فی ما یدوم عقده یقینیا، و ایضا هی بین محسوس حاضر و غایب محتمل الفنا فلا برهان علی التقدیرین الا اذا اخذت کلیة ملغاةً خصوصیاتها وحینئذ لیست منها .

و الممکنات لها برهان علی امکانها دون وقوعها . و الممکن الاکثری حجة موقعة للظن علی الوقوع کنبات اللحیة بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصاف البشرة . دون الاقلیة والمتساویة[1] .

التلویح الرابع فی ان الحد لایکتسب بالبرهان و کیفیة[2] الطریق الیه ، و فیه اشارة الی مشارکاتهما

و الحد لا یکتسب بالبرهان لانه حینئذ یفتقر الی الاوسط و یکون الحد الاکبر[3] والمحدود الاصغر و لابد و ان تکون الحدود متساویة اذ لو کان الاوسط اعم کان الحد المجعول اکبرَ اعم فلاحدیة فالاوسط المساوی کیف کان ان حمل الاکبر علیه علی انه محمول فقط فیتعدی هکذا فلا بیان للحدیة و ان کان الاوسط المساوی فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه یعود الیه الکلام و حمل الحد علیه علی انه له ای للاوسط فلا یلزم ان یکون حدُ احد هذه الاشیاء حدَ النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل علی هذه علی انه حد لما هذه محمولاته فی

---

١) شرح : قوله دون الاقلیة والمتساویة ، یرید انه لیس للممکنات الاقلیة والمتساویة حجة تدل علی الوقوع بخلاف الممکنات الاکثریة .

٢) لاتوجد «کیفیة» فی م .

٣) ع خ : اکبر والمحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه[1] فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاما فلا حدان لشيئ واحد و لا اولوية فى الوساطة .

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حدا اوب اذ فى الاستثناء والحصر يعود الكلام[2].

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها ؟ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها ، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتى لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشيئ عن حد ضده ايضا كما ظُنّ لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها ، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تُعد صفاته و يُرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و يتنزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوّم وجود ما قسمته[3] والمقولات فى جواب ماهو المرّتبة حتى ينتهى الى مقول لامقول تحته و تُجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

---

١) خ : شرائطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه فى المتن.

٢) شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لايجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هى الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع فى هذا لئلا تتحذف واسطة وتتحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية[١] فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغذى و غيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل فى مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيئ ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لِم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس وكل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم فى الحد ما اخر فى البرهان[٢].

و اعلم ان العلل الاربع ، و هى الفاعلية كالنجار للكرسى و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هى التى لاجلها الشيئ كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيئ ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسى لابهما بل بالكل دون الاخريين[٣]. و قد تجتمع الاربعة فى قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الاطراف

---

١) شرح : التقاسيم الطولية هى ان ينقسم الشيئ الى قسمين اواكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والتقاسيم العرضية ان ينقسم الشيئ بوجهين من التقسيم فزايداً من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا فى التقسيم الآخر كالمثال المذكور فى الكتاب .

٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر فى البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو فى الحد متقدم على التوسط المذكور ، وكذلك فى كل ما يتفق جوابا «ما» الذى يطلب به التصور و «لم» الذى يطلب به التصديق و ان كان فى المثال المذكور نظر لايليق ايراده اذ لامناقشة فى الامثلة .

٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [اى الصورية والغائية ـ م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول ـ لا به فقط بل به و بباقى العلل المذكورة ـ و لا كذلك حال العلتين الاخريين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا و لا يكون المعلول موجوداً .

لجزّ اعضاء الحيوان فى القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقى[١].

والعلة المساوية[٢] للمعلول تؤخذ فى القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا فى حد نوعه كالعفونة التى هى احد اسباب الحمى لا تؤخذ فى حد مطلق الحمى بل فى حد نوع منهما كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتى هى اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط وجود المتحصص[٣]. و ان اشتركت العلل المتحصصة كورق الخروع والتين و الكرم التى هى اخص من سرعة الانتشار فى امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر فى الكل[٤] و هو عرض الاوراق فليجعل المساوى الاوسط .

التلويح الخامس فى القياسات المغالطية

و الغلط فى القياس قد يقع بسبب مادته[٥] و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

---

١) شرح: يريد انّ الحديدية هى العلة المادية ، وكونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصورية، وكونها لجزّ اعضاء الحيوان فى القتال هو العلة الغائية .

٢) شرح : يحترز بذلك عن العلة التى هى اخص كالاربعة للزوجية .

٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتى السحاب هى اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما تجعل اوسط المعلول المتحصص بتلك العلة .

٤) شرح : يريد انّ ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل فى كل واحد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوى الاوسط ، يريد إنه يجب ان يجعل المشترك الذى هو علة مساوية للمعلول اوسط فى البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام فى كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها فى الاربعة المذكورة يأتيك فى الفلسفة الاولى عند تقاسيم الوجود و هو غير لايق فى هذا الموضع . و فى مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب استقصائه.

٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشيئى و ما يشبهه و هى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

بشركة . و ما هو بسبب الصورة فانّ لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت فى السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لانّ النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأُخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت فى القياس فلابد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى اومعنوى اما الاول فقد يقع الاشتباه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة والمشككة ، اولاشتباه بسبب الادوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما ان يكون لغلط فى السور كاخذ الكلى[1] و كل واحد والكل ، كل

١) شرح : الفرق بين الكلى و كل واحد والكل قد مضى فى شرايط المقول على الكل ، و به يعرف الفرق بين البعض السورى والجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . واحترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام وذكر فى كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط (او المغالطة) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجود فى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس ومنطق التجريد وشرح منظومة السبزوارى ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات

و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحات و هى التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، والتعويل فى امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السوري مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها[١] و نحوها . اولسبب فى نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب و زيد حسن فيركّب و يقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا . اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض ثلج او بـان لا ينقل الموضوع بكليته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انهـا كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلهافيما يُدّعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشيئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف . او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان[٢] القاعد فى السفينة الجارية متحرك و كل متحرك لاتبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل . او لأخذ ما بالقوة مكان مـا بالفعل و بالعكس[٣]. او اخذ الذهنى مكان العينى وبالعكس. اواخذ مثال الشيئ على حكمه .

---

١) شرح : كاستعمال « ليس بـالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس» ، ويحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد مضى مثاله .

٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقدسبق مثاله فى ضابط الحمل، و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او للذهول عن شرائط الحمل . اولترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة فى الاذهان و معدومة عن الأعيان فليست موجودة فى الاعيان و لا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فغلط و غلّط ، فرعاية الجهات و الحيثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط فى المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ فى الكبرى الطبيعة الحيوانية التى لا تكون فى الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظى من الالف و اللام او نحوه فى غيره[1] . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع اومن المحمول[2]،

---

١) شرح : قوله فى غيره ، اى فى غير هذا المثال . ٢) شرح : هذا من سوء اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقيل « الانسان هو وحده ضحاك وكل ما هو وحده ضحاك فهو حيوان » لجائت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغرى عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهى « الانسان ضحاك » ، و الاخرى سالبة و هى « لا شيى مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظة « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا الجواب يكون المغالطة فى هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسئلة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ مثال الشيئ على حكمه فكمن يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها فى الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم ان السمع و البصر معللان بالحيوة و انما يعللان بها مع الآلات المخصوصة . اما قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كتقبل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اولعدم نقل الاوسط بكليته[١] او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر فى المقدمتين والنتيجة[٢].

و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون متحركا و كل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة يتقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة و ليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقوم بالحركة للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركية .

و وضع ما ليس بعلة علةً غلط يختص بالخلف[٣] وهو ان يُدّعى ان المحال كان لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته و نفس مقدماته و حدودها[٤] ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عساك لاتغلط[٥] ان شاء الله .

---

١) شرح : كقولنا : الانسان له شَعر و كل شعر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب سوء التأليف . ٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدّد للجهات ليس وراءه جهة فهولا ينخرق ، فينتج منه : الفلك لاينخرق ، فموضوع الصغرى و هوالفلك المحدد لم يكن هو بعينه موضوع النتيجة و هوالفلك مطلقا . و هذا من باب اخذ ما ليس بعلة علة. ٣) شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة فى الاصطلاح الذكور فى حصر المغالطات [انظر الملحقات-م] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلح على تخصيصه به .

٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء القياس فلاحاجة بعد قوله «فانظر فى جميع اجزائها » الى ان يعطف عميه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية[1] فقد ينتفع بها فيما بعد و بعضها لوحي قد قدمناه من موضعه[2] لحاجتنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لاعكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، والاخص صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، و كذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق[3] و هو في المحصورة الكلية و قد يقال بازاء الكلي . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئي[4] بالاشتراك ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثاني فاذا كان عام[5] ذاتيا

---

١) كذا بالتأنيث في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه (مع ان الاصل هو التذكير كما في قوله : و بعضها لوحي) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام في المغني ، و هذا الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله فقد ينتفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا في نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعني العرشي و اللوحي قد استعملهما في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبيّن مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشي البحث الذي حصله بنظره و باللوحي ما اخذه من الكتب ، والله اعلم بالحقايق . ٢) في الاصول: موضوعه، موصوفه . ٣) شرح : الشركة هي باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . ٤) شرح : قوله مفهومي الجزئي ، يريد بهما الجزئي الحقيقي والاضافي . ٥) شرح : يريد هيهنا بالعام الكلي و بالخاص الجزئي الاضافي .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . ٥) شرح : قوله عساك لا تغلط، لان القياس كما ستعرف ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معدّ لحصولها من المبدء الفياض ، و قد يجوز في بعض النفوس ان لا تستعد بذلك القياس لتحصيل شيء و ان كان ذلك القياس بعينه معداً لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته[1] و يمتنع عليه يجب ويمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا فى كل واحد الى الآخر فان للخواص طبايع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك فى الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه وجب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته و كذلك ما امكن و[2] امتنع، و لاعكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه فى جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده فى جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوعى تثبت بوجوده فى جزئى و عدمه فى آخر و لا كذلك فى الوجوب و الامتناع الاان يبين انه لنفس الطبيعة فى ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم[3] ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيئ لتعقلها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه[4] و يوجد شبهه[5] فى الجزئيات، والكل مع الاجزاء

---

١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيئ او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ فى ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . ٢) ع : او . ٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . ٤) م : فيها . و فى الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه ولا تدخل تحته . ٥) شرح : فى قوله شبهه فائدة وهى ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل فى الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلى لا وجود له فى الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخل فى الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لوحصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره فلاكلية فلابد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل و كانه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق[1] ان الشيئ واجب اوممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . و كل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشيئ اذا كان له جزآن متشابهان لايخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعتى ماء فان مجموعهما يشاركهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكمٍّ فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنينية، و كذلك فى الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيئان شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين اوماء و لبن ، او بتبدّل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غيرذلك لا يتحد شيئان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولايصير شيئى شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : واللااولوية انما تستعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات ايّ ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن[2] قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

---

١) ع : نتحقق . ٢) ع : لمن .

اليه لا يُتصور ان يشرب واحدا قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، و لا يَعلم[1] ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهيهنا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تُخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها[2] ذلك ،فلا يستعمل هذا فى مثل هذه المواضع و لا فى الانواع المختلفة[3].

ضابط لوحى : و الفرض صحيح[4] لما يمكن فى نفسه اوعند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لايجوز كمن ادعى ان شريك

---

١) الفعل بصيغة المعلوم، اى : ولايعلم هذاالقائل إنالعطشان الخ ان عدمالاولوية الخ . ٢) م : بخصوصيتها . ٣) شرح : معناه ان الحكم باللااولوية انمايكون فى الاشياء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول على قسمين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لايختلف ، والذى لايختلف هوكالمياه التى تمثل بها وبيّن انه يترجح احدها على الآخر بالهيئات السماوية والحركات الفلكية ، و اما المختلفات بالنوع فالترجيح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره امّا لانه اتبع المشهور فى ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما ستعرف (يعنى فى قسم الالهى من الكتاب -م) رأيه فيه ، او لانه عوّل على ان الحكم يظهر مما ذكر . ٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغير الواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراً ممكنا، اما فى نفسه ان كان القياس برهانيا، او عند الخصم ان كان القياس جدليا ، و ثانيهما ان يكون المفروض ممتنعا لكن لا من الجهة التى يبنى الكلام فى القياس عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله فى القياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هو المطلوب ، وصاحب الكتاب اقتصر على ذكر القياس الاول و اضمر الثانى لدلالة القرينة عليه ، و حلّه انا نستفسر هل المراد بغير الممتنع، الذى فى تالى صغرى القياس الاول ، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول منعنا الشرطية ، و ان كان الثانى وجب ان يراعى هذا القيد فى الباقى ، و كل غير ممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فتكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكان ممكنا بحسب ذلك الفرض لكنا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن فى نفس الامر ، هذا هو الحمل الحقيقى . وفى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان فرض وجود الشيئ متفرع على امكانه وذلك الامكان هو المطلوب هيهنا ، فكان الامر المفروض متفرعا على المطلوب فلو كان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

الباري ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لايجوز، و المحال من جميع الوجوه[١] انماينفرض[٢] فى شرطية يستثنى نقيض تاليها .

ضابط : كفاك فى اثبات ان الشيئ عدمى مثل السكون انك فى تصوره لاتحتاج الا الى استبقاء المحل ونفى شيئ عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يُتصور شيئان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم[٣] كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال. وقيل انه لايجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعيّة، و ان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لايتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشيئان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم[٤] كل

---

١) شرح : الشيئ قديكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، و قد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانى انما ينفرض فى شرطية يستثنى فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعتبارات . و اما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلايصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . ٢) خ : يفرض.

٣) شرح : اورد على هذا ان التقدم ان اريد به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة يجب وجودها المعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فى العلم الالهى من الكتاب ـ م] و ان اريد به التقدم بالذات فيستفسر عن معنى ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا كون الشيئ علة للآخر فيصير المعنى من تقدم كل من الشيئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للآخر و ذلك هو الذى ادعيتم استحالته ، فيكون الدليل اعادة للدعوى بعبارة اخرى ، و ان اريد بالتقدم معنى ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه ـ و اقسام التقدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الالهى ـ و الجواب ان التقدم بديهى لايفتقر الى بيان فان كل واحد من العقلاء يتصور تقدم حركة اليد على حركة المفتاح و ان كانتا معا فى الزمان. فان كان المراد بذلك التقدم [اى فى عبارة صاحب الكتاب ـ م] هو العلية فيكفى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالآخر لافتقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفتقر الى الشيئ مفتقر الى [مايفتقر اليه] ذلك الشيئ و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ التقدم . ٤) خ : ان يكون .

واحدمنهما دون[1] الآخر ضرورة کلبنتین منحنیتین ، و قد یقع مثل ان یقام کل واحد منهما مع الآخرضرورةً ولا یقوم احدهما الامع قیام الآخر . و توقف ابتلال الارض علی المطر والمطر علی الابخرة والابخرة علی ابتلال الارض مثلا لیس بدورمحال[2] فان ما توقف من ابتلال الارض علی المطر بالعدد غیر ما توقف علیه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممکن . والله اعلم[3].

---

۱) م : مع الآخر . ۲) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشیئ الی ما کان مفتقرا الیه بعینه ، و فی هذه الصورة لیس کذا ، بل هو افتقار الشیئ الی ماکان شخص آخر من نوعه مفتقرا الیه ، و ذلك جایز لا استحالة فیه . ۳) توجد فی نسخة خ بعد لفظة « اعلم » کلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمدالله العلی الکبیر والصلوة علی خیر خلقه محمدالبشیرالنذیر » ، و یغلب علی الظن انها کلمة لکاتب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

توجد فى الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية فى الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، و ربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذّت عن نظر المصحح، و الأمر ليس كذلك بل هى صور اصلية موجودة باعيانها فى الاصول اثبتناها فى المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسى نظراً الى ما يراه بعض ناقدى آثار السهروردى من انّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا فى هذه المسألة فى مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهى ما احصيناه فى جدول التصويبات فى آخر الكتاب و هى طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هى: ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما فى ؟) ، ص ٢٧ س ١٣: القضية المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننكران احتمال الخطأ فى النسخ قائم كما ذكرناه فى مقدمة الكتاب .

و هناك كلمات مشكوكة القرائة كقوله فى ص ٢٨ س ١: « لتداهر »، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجده فى القواميس الموجودة عندى . لكنا يجب ان لا ننسى ان السهروردى صاحب صناعة فى اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة فى مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

فى صفحة ٧١س ١٨ كلمة « مثلم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسين،التى كانت توجد فى الاصول ، كما نبهت عليه فى تعليقات الصفحة نفسها (تعليقة رقم ٦) ، ولكنى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو «مسلم» بالسين (من التسليم اومن الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردى من المثال الذى يتمثل به المنطقيون فى باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثل به فى باب المظنونات وبدّل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون فى مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردى ايضا فى باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة نتيجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامناقشة فيه ، لكنى اعتقد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

قوله فى ص ٦٤ س ١٥ : استقرار النتائج . يوجد فى بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة فى آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فى الصفحه ٨٣ ، فى التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لمـا هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هـذا التقسيم فى الملحقـات ليكون فى متناول يدالقارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصّه:

الغلط اوالمغالطة اما ان يتعلق باللفظ اوالمعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده اوباعتبار تركيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهراللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للّفظ لا تدخل بعد تحصّله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية لـه داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب والبناء والشكل والاعجام. والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معـدوما ـ و يسمى تفصيل المركب ـ او يكون معدوما فيظن موجودا ـ و يسمى تركيب المفصل ـ فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهراللفظ والتى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بـالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فامـا فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيها اوفيهما معا ، و ما فى الجزئين فا ما بان لايورد بل يشبّه بغيره كمفروضاته او عـوارضه و يسمى اخذ مـا بالعرض مكان مـا بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها ويسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايـا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احدمقدماته و هذاهو المصادرة على المطلوب ، واما بان لاتكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ماليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فا ما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعانى منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة وهى جمع المسائل فى مسئلة والمصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة وسوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرء العبارة متصلة بما قبلها .

فهرست منطق التلويحات

عنوان	صفحه
المرصد الاول فى ايساغوجى	١
التلويح الاول فى غرض المنطق	١
« **الثانى** فى دلالة اللفظ على المعنى	٣
« **الثالث** فى اللفظ المفرد والمركب	٣
« **الرابع** فى اللفظ الكلى و الجزئى	٤
« **الخامس** فى نسبة الاسماء الى مسمياتها	٥
« **السادس** فى الموضوع و المحمول	٦
« **السابع** فى الذاتى و العرضى	٧
« **الثامن** فى المقول فى جواب ما هو	٨
« **التاسع** فى الالفاظ الخمسة المفردة	١٠
« **العاشر** فى احوال لهذه الالفاظ	١٢
المرصد الثانى فى القول الشارح	١٤
التلويح الاول فى الحد	١٤
« **الثانى** فى الرسم	٤٥
« **الثالث** فى امثلة فى الخطاء فى الحد	٤٥
المرصد الثالث فى التركيب الخبرى	١٧
التلويح الاول فى انواع القضايا	٤٧
« **الثانى** فى خصوص القضايا و اهمالها وحصرها	٢٠
« **الثالث** فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها	٢٢
« **الرابع** فى العدول و التحصيل	٢٥
ضابط فى الحمل	٢٦
المرصد الرابع فى جهات القضايا و تصرفات فيها	٢٧
التلويح الاول فى الجهات	٢٧

عنوان	صفحه
التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة	٣٠
« **الثالث** فى المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات	٣٣
« **الرابع** فى التناقض	٣٥
« **الخامس** فى العكس	٤٠
المرصد الخامس فى تركيب الحجج وفيه ثلثة مطالع	٤٦
المطلع الاول فى حقيقة الحجة و مواردها و احوالها	٤٦
التلويح الاول فى نفس الحجة و مباديها و تقسيم صورها	٤٦
« **الثانى** فى المقدمات الموجهة و المختلطات	٥٣
« **الثالث** فى الاقترانات الشرطية	٥٦
« **الرابع** فى الاستثنائيات	٥٨
« **الخامس** فى القياسات المركبة	٦٠
« **السادس** فى قياس الخلف و عكس القياس	٦١
« **السابع** فى قياس الدور	٦٢
« **الثامن** فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات	٦٣
« **التاسع** فى استقراء النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة	٦٤
« **العاشر** فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول واستلاف المقدمات	٦٥
المطلع الثانى فى اصناف ما يحتج به (الاستقراء، التمثيل ، قياس الضمير ، الفراسة ، القسمة)	٦٦
المطلع الثالث فى قضايا هى مواد الاقيسة (الاوليات ، المشهورات ، الوهميات ، المأخوذات ، المظنونات ، المشبهات)	٦٩
المرصد السادس فى البرهان و احواله و مشاركاته مع الجدل و المغالطات وضوابط	٧٤
التلويح الاول فى المطالب	٧
« **الثانى** فى برهان ان ولم	٧٦
« **الثالث** فى اجزاء العلوم وشرايطها و تناسب موضوعاتها	٧٥

عنوان	صفحه
فصل فی اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها	۷۹
التلويح الرابع فی ان الحد لايكتسب بالبرهان و كيفية الطريق اليه و فيه اشارة الی مشاركاتها	۸۰
فصل فی مشاركات بين الحد و البرهان	۸۲
التلويح الخامس فی القياسات المغالطية	۸۳
ضابط فی كيفية امتحان القياس	۸۷
التلويح السادس فی ضوابط متفرقة عرشية و لوحية	۸۸
ضابط فی العام	۸۸
« الكلی لا يقع فی الوجود	۹۰
« فی تفسير « المحتمل » و بيان الممكن الترددی	۹۰
« فی اختلاف الجزء و الكل	۹۰
« فی صيرورة الشيئين شيئا واحدا و صيرورة شيئی شيئين	۹۰
« فی موارد استعمال اللااولوية	۹۰
« فی حكم الفرض فی القياسات	
« كفاك فی اثبات ان الشيئی عدمی...	۹۲
« فی الدور ، ما يمكن منه و ما يمتنع	۹۲

انتشارات دانشگاه تهران

۱ - وراثت (۱)	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲ - A Strain Theory of Matter	» » محمود حسابی
۳ - آراء فلاسفه دربارهٔ عادت	ترجمهٔ » برزو سپهری
٤ - کالبدشناسی هنری	تألیف » نعمت‌الله کیهانی
٥ - تاریخ بیهقی جلد دوم	بتصحیح سعید نفیسی
٦ - بیماریهای دندان	تألیف دکتر محمود سیاسی
۷ - بهداشت و بازرسی خوراکیها	» » سرهنگ شمس
۸ - حماسه سرائی در ایران	» » ذبیح‌الله صفا
۹ - مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی	» » محمد معین
۱۰ - نقشه برداری جلد دوم	» مهندس حسن شمسی
۱۱ - گیاه شناسی	» حسین گل گلاب
۱۲ - اساس‌الاقتباس خواجه نصیر طوسی	بتصحیح مدرس رضوی
۱۳ - تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول	تألیف دکتر حسن ستودهٔ تهرانی
۱٤ - روش تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
۱٥ - تاریخ افضل - بدایع‌الازمان فی وقایع کرمان	فراهم‌آوردهٔ دکتر مهدی بیانی
۱٦ - حقوق اساسی	تألیف دکتر قاسم زاده
۱۷ - فقه و تجارت	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۱۸ - راهنمای دانشگاه	—
۱۹ - مقررات دانشگاه	—
۲۰ - درختان جنگلی ایران	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۲۱ - راهنمای دانشگاه بانگلیسی	—
۲۲ - راهنمای دانشگاه بفرانسه	—
۲۳ - Les Espaces Normaux	تألیف دکتر هشترودی
۲٤ - موسیقی دورهٔ ساسانی	» مهدی برکشلی
۲٥ - حماسه ملی ایران	ترجمهٔ بزرگ علوی
۲٦ - زیست شناسی (۲) بحث در نظریهٔ لامارك	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲۷ - هندسه تحلیلی	» » علینقی وحدتی
۲۸ - اصول گدازو استخراج فلزات جلد اول	تألیف دکتر یکانه حایری
۲۹ - اصول گدازو استخراج فلزات » دوم	» » »
۳۰ - اصول گدازو استخراج فلزات » سوم	» » »
۳۱ - ریاضیات در شیمی	» » هورفر
۳۲ - جنگل شناسی جلد اول	» مرحوم مهندس کریم ساعی
۳۳ - اصول آموزش و پرورش	نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
۳٤ - فیزیولژی گیاهی جلداول	» » اسمعیل زاهدی

۳۵- جبر و آنالیز	نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
۳۶- گزارش سفر هند	» » غلامحسین صدیقی
۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی	» » پرویز ناتل خانلری
۳۸- تاریخ صنایع ایران ـ ظروف سفالین	» » مهدی بهرامی
۳۹- واژه نامه طبری	» » صادق کیا
۴۰- تاریخ صنایع اروپا درقرون وسطی	» عیسی بهنام
۴۱- تاریخ اسلام	» دکتر فیاض
۴۲- جانورشناسی عمومی	» » فاطمی
۴۳- Les Connexions Normales	» » هشترودی
۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) ـ استخوان‌شناسی	» دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم
	دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیک نفس ـ دکتر نائینی
۴۵- روان‌شناسی کودک	نگارش دکتر مهدی جلالی
۴۶- اصول شیمی پزشکی	» » آ. وارتانی
۴۷- ترجمه وشرح تبصرهٔ علامه جلداول	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۴۸- اکوستیک «صوت» (۱) ارتعاشات ـ سرعت	» دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
۴۹- انگل شناسی	» » ناصر انصاری
۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط	» » افضلی‌پور
۵۱- هندسه ترسیمی و هندسه رقومی	» احمد بیرشک
۵۲- درس اللغة والادب (۱)	» دکتر محمدی
۵۳- جانور شناسی سیستماتیک	» » آزرم
۵۴- پزشکی عملی	» » نجم‌آبادی
۵۵- روش تهیه مواد آلی	» » صفوی گلپایگانی
۵۶- مامائی	» » آهی
۵۷- فیزیولژی گیاهی جلددوم	» » زاهدی
۵۸- فلسفه آموزش و پرورش	» دکتر فتح‌الله امیرهوشمند
۵۹- شیمی تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
۶۰- شیمی عمومی	» مهندس سعیدی
۶۱- امیل	ترجمهٔ مرحوم غلامحسین زیرک‌زاده
۶۲- اصول علم اقتصاد	تألیف دکتر محمود کیهان
۶۳- مقاومت مصالح	» مهندس گوهریان
۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر	» مهندس میردامادی
۶۵- آسیب شناسی	» دکتر آرمین
۶۶- مکانیک فیزیک	» کمال جناب
۶۷- کالبدشناسی توصیفی (۲) ـ مفصل شناسی	تألیف دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم ـ دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیک نفس
۶۸- درمانشناسی جلد اول	تألیف دکتر عطائی
۶۹- درمانشناسی » دوم	» » »
۷۰- گیاه شناسی ـ تشریح عمومی نباتات	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۷۱- شیمی آنالیتیک	» دکتر گاگیک
۷۲- اقتصادجلداول	» » علی‌اصغر پورهمایون

۷۳- دیوان سیدحسن غزنوی	بتصحیح مدرس رضوی
۷۴- راهنمای دانشگاه	—
۷۵- اقتصاد اجتماعی	تألیف دکترشیدفر
۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم	» » حسن ستوده تهرانی
۷۷- زیبا شناسی	» علینقی وزیری
۷۸- تئوری سنتیك گازها	» دکتر روشن
۷۹- کارآموزی داروسازی	» » جنیدی
۸۰- قوانین دامپزشکی	» » میمندی‌نژاد
۸۱- جنگل‌شناسی جلد دوم	» مرحوم مهندس ساعی
۸۲- استقلال آمریکا	» دکترمجیر شیبانی
۸۳- کنجکاویهای علمی و ادبی	—
۸۴- ادوار فقه	» محمود شهابی
۸۵- دینامیك گازها	» دکتر غفاری
۸۶- آئین دادرسی دراسلام	» محمد سنگلجی
۸۷- ادبیات فرانسه	» دکترسپهبدی
۸۸- از سربن تا یونسکو- دو ماه در پاریس	» » علی‌اکبرسیاسی
۸۹- حقوق تطبیقی	» » حسن افشار
۹۰- میکروب‌شناسی جلد اول	تألیف دکترسهراب-دکترمیردامادی
۹۱- میزراه‌جلد اول	» » حسین گلشن
۹۲- » » دوم	» » » »
۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست‌وپا)	» » نعمت‌الله کیهانی
۹۴- ترجمه وشرح تبصره علامه جلد دوم	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی	» دکترامیراعلم-دکترحکیم دکترکیهانی-دکترنجم‌آبادی-دکترنیك‌نفس
۹۶- » » (۴) - رگ شناسی	» » » »
۹۷- بیماریهای گوش وحلق وبینی جلداول	تألیف دکترجمشیداعلم
۹۸- هندسهٔ تحلیلی	» » کامکار پارسی
۹۹- جبر و آنالیز	» » » »
۱۰۰- تفوق وبرتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)	» » بیانی
۱۰۱- کالبدشناسی توصیفی - استخوان‌شناسی اسب	» » میر بابائی
۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی	» » محسن عزیزی
۱۰۳- آزمایش وتصفیه آبها	نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
۱۰۴- هشت مقاله تاریخی وادبی	» نصرالله فلسفی
۱۰۵- فیه مافیه	» بدیع‌الزمان فروزانفر
۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول	» دکتر محسن عزیزی
۱۰۷- الکتریسیته وموارد استعمال آن	» مهندس عبدالله ریاضی
۱۰۸- مبادلات انرژی درگیاه	» دکتراسمعیل زاهدی
۱۰۹- تلخیص‌البیان‌عن‌مجازات‌القران	» سید محمد باقر سبزواری
۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر	» محمود شهابی
۱۱۱- شیمی آلی جلداول تئوری واصول‌کلی	» دکتر عابدی
۱۱۲- شیمی آلی «ارگانیك» جلداول	» » شیخ

۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص	نگارش مهدی قمشهٔ
۱۱۴- امراض حلق و بینی و حنجره	» دکتر علیم مروستی
۱۱۵- آنالیز ریاضی	» » منوچهر وصال
۱۱۶- هندسه تحلیلی	» » احمد عقیلی
۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم	» » امیر کیا
۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی	» مهندس شیبانی
۱۱۹- اساس التوحید	» مهدی آشتیانی
۱۲۰- فیزیك پزشکی	» دکتر فرهاد
۱۲۱- اکوستیك « صوت » (۲) مشخصات صوت - لوله - تار	» » اسمعیل بیگی
۱۲۲- جراحی فوری اطفال	» » مرعشی
۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)	» علینقی منزوی تهرانی
۱۲۴- چشم پزشکی جلد اول	» دکتر ضرابی
۱۲۵- شیمی فیزیك	» » بازرگان
۱۲۶- بیماریهای گیاه	» » خبیری
۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی	» » سپهری
۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق	» زین العابدین ذوالمجدین
۱۲۹- تاریخ کشاورزی	» دکتر تقی بهرامی
۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن	» » حکیم و دکتر گنج بخش
۱۳۱- امراض واگیردام	» » رستگار
۱۳۲- درس اللغة و الادب (۲)	» » محمدی
۱۳۳- واژه نامه گرگانی	» » صادق کیا
۱۳۴- تك یاخته شناسی	» » عزیز رفیعی
۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)	» » قاسم زاده
۱۳۶- عضله و زیبائی پلاستیك	» » کیهانی
۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس	» » فاضل زندی
۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی	» » مینوی و یحیی مهدوی
۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)	» » علی اکبر سیاسی
۱۴۰- ترمودینامیك (۱)	» مهندس بازرگان
۱۴۱- بهداشت روستائی	نگارش دکتر زوین
۱۴۲- زمین شناسی	» » یدالله سحابی
۱۴۳- مکانیك عمومی	» » مجتبی ریاضی
۱۴۴- فیزیولوژی جلد اول	» » کاتوزیان
۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی	» » نصرالله نیك نفس
۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جلد اول	» سعید نفیسی
۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول سلسله اعصاب محیطی	» دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیك نفس
۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم سلسله اعصاب مرکزی	» » » »
۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه	» » » »
۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)	تألیف دکتر اسدالله آل بویه
۱۵۱- اندام شناسی گیاهان	» » پارسا

۱۵۲- چشم پزشکی (۲)	نگارش دکتر ضرابی
۱۵۳- بهداشت شهری	« « اعتمادیان
۱۵۴- انشاء انگلیسی	« « بازارگادی
۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیك) (۲)	« « دکتر شیخ
۱۵۶- آسیب شناسی (گانگلیون استلر)	« « « آرمین
۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی	« « « ذبیح‌الله صفا
۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری	بتصحیح علی‌اصغر حکمت
۱۵۹- حشره‌شناسی	تألیف جلال افشار
۱۶۰- نشانه‌شناسی (علم‌العلامات) جلد اول	« دکتر محمدحسین میمندی‌نژاد
۱۶۱- نشانه‌شناسی بیماریهای اعصاب	« « « صادق صبا
۱۶۲- آسیب‌شناسی عملی	« « « حسین رحمتیان
۱۶۳- احتمالات و آمار	« « « مهدوی اردبیلی
۱۶۴- الکتریسته صنعتی	« « « محمد مظفری زنگنه
۱۶۵- آئین دادرسی کیفری	« « « محمدعلی هدایتی
۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح‌شده)	« « « علی‌اصغر پورهمایون
۱۶۷- فیزیك (تابش)	« « « روشن
۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلددوم)	« علینقی منزوی
۱۶۹- « « « « « (جلدسوم-قسمت‌اول)	« محمدتقی دانشپژوه
۱۷۰- رساله بودو نمود	« محمودشهابی
۱۷۱- زندگانی شاه‌عباس اول	« نصرالله فلسفی
۱۷۲- تاریخ بیهقی (جلدسوم)	بتصحیح سعید نفیسی
۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی‌سینا بزبان فرانسه	« « «
۱۷۴- تاریخ مصر (جلداول)	تألیف احمد بهمنش
۱۷۵- آسیب‌شناسی آزردگی سیستم رتیکولوآندوتلیال	« دکتر آرمین
۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه دردوره رومانتیك	« مرحوم زیرك‌زاده
۱۷۷- فیزیولژی (طب عمومی)	نگارش دکتر مصباح
۱۷۸- خطوط لبه‌های جذبی (اشعه ایکس)	« « زندی
۱۷۹- تاریخ مصر (جلددوم)	« احمد بهمنش
۱۸۰- سیر فرهنك در ایران و مغرب‌زمین	« دکتر صدیق‌اعلم
۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلدسوم-قسمت‌دوم)	« محمدتقی دانش‌پژوه
۱۸۲- اصول فن کتابداری	« دکترمحسن صبا
۱۸۳- رادیو الکتریسیته	« « رحیمی
۱۸۴- پیوره	« « محمود سیاسی
۱۸۵- چهار رساله	« محمد سنگلجی
۱۸۶- آسیب‌شناسی (جلددوم)	« دکتر آرمین
۱۸۷- یادداشت‌های مرحوم قزوینی	فراهم‌آورده آقای ایرج افشار
۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه‌ای (جلددوم)	تألیف دکتر میربابائی
۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلداول)	« « مستوفی
۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلداول)	« « غلامعلی بینش‌ور
۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)	« مهندس خلیلی

۱۹۲- حساب جامع و فاضل	نگارش دکتر مجتهدی
۱۹۳- ترجمهٔ مبدء و معاد	ترجمه آقای محمود شهابی
۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی	تألیف « سعید نفیسی
۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی	« « « «
۱۹۶- درمان تراخم با الکتروکوآگولاسیون	« دکتر پرفسور شمس
۱۹۷- شیمی و فیزیك (جلداول)	« « توسلی
۱۹۸- فیزیولوژی عمومی	« « شیبانی
۱۹۹- داروسازی جالینوسی	« « مقدم
۲۰۰- علم العلامات نشانه‌شناسی (جلد دوم)	« « میمندی نژاد
۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)	« « نعمت‌اله کیهانی
۲۰۲- پیوره (جلد دوم)	« « محمود سیاسی
۲۰۳- علم النفس ابن‌سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید	« « علی‌اکبر سیاسی
۲۰۴- قواعد فقه	« آقای محمود شهابی
۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران	« دکتر علی‌اکبر بینا
۲۰۶- فهرست مصنفات ابن‌سینا	« « مهدوی
۲۰۷- مخارج الحروف	تصحیح و ترجمهٔ دکتر پرویز ناتل‌خانلری
۲۰۸- عیون الحکمه	از ابن‌سینا ـ چاپ عکسی
۲۰۹- شیمی بیولوژی	تألیف دکتر مافی
۲۱۰- میکربشناسی (جلد دوم)	« آقایان دکتر سهراب ـ دکتر میردامادی
۲۱۱- حشرات زیان‌آور ایران	« مهندس عباس‌دواچی
۲۱۲- هواشناسی	« دکتر محمد منجمی
۲۱۳- حقوق مدنی	« « سیدحسن امامی
۲۱۴- ماخذ قصص و تمثیلات مثنوی	نگارش آقای فروزانفر
۲۱۵- مکانیك استدلالی	« پرفسور فاطمی
۲۱۶- ترمودینامیك (جلد دوم)	« مهندس بازرگان
۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون	« دکتر یحیی پویا
۲۱۸- فیزیك، ترمودینامیك (جلداول)	« « روشن
۲۱۹- روان پزشکی (جلدسوم)	« « میرسپاسی
۲۲۰- بیماریهای درونی (جلداول)	« « میمندی‌نژاد
۲۲۱- حالات عصبانی یانورز	ترجمه « چهرازی
۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷) (دستگاه گوارش)	تألیف دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك‌نفس
۲۲۳- علم الاجتماع	تألیف دکتر مهدوی
۲۲۴- الهیات	« فاضل تونی
۲۲۵- هیدرولیك عمومی	« مهندس ریاضی
۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلداول)	تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
۲۲۷- آسیب‌شناسی آزردگیهای سورنال « غده فوق کلیوی »	« « آرمین
۲۲۸- اصول الصرف	« علی‌اکبر شهابی
۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران	تألیف دکتر علی کنی

۲۳۰ـ فیزیك، ترمودینامیك (جلد دوم)	نگارش دکتر روشن
۲۳۱ـ راهنمای دانشگاه	ـ
۲۳۲ـ مجموعهٔ اصطلاحات علمی	ـ
۲۳۳ـ بهداشت غذائی بهداشت نسل	نگارش دکتر فضل‌الله صدیق
۲۳٤ـ جغرافیای کشاورزی ایران	« دکتر تقی بهرامی
۲۳۵ـ ترجمه النهایه باتصحیح ومقدمه(۱)	« آقای سیدمحمدسبزواری
۲۳٦ـ احتمالات وآمار ریاضی (۲)	« دکتر مهدوی اردبیلی
۲۳۷ـ اصول تشریح چوب	« مهندس رضا حجازی
۲۳۸ـ خون‌شناسی عملی (جلداول)	« دکتر رحمتیان دکتر شمسا
۲۳۹ـ تاریخ ملل قدیم آسیای غربی	« « بهمنش
۲٤۰ـ شیمی تجزیه	« « شیروانی
۲٤۱ـ دانشگاهها ومدارس عالی امریکا	« «ضیاءالدین اسمعیل بیکی
۲٤۲ـ پانزده گفتار	« آقای مجتبی مینوی
۲٤۳ـ بیماریهای خون (جلد دوم)	« دکتر یحیی پویا
۲٤٤ـ اقتصاد کشاورزی	« « احمد هومن
۲٤۵ـ علم‌العلامات (جلدسوم)	« « میمندی نژاد
۲٤٦ـ بتن آرمه(۲)	« آقای مهندس خلیلی
۲٤۷ـ هندسهٔ دیفرانسیل	« دکتر بهفروز
۲٤۸ـ فیزیولژی گل‌ورده بندی تك لپه‌ایها	« « زاهدی
۲٤۹ـ تاریخ زندیه	« « هادی هدایتی
۲۵۰ـ ترجمه النهایه باتصحیح ومقدمه (۲)	« آقای سبزواری
۲۵۱ـ حقوق مدنی (۲)	نگارش دکتر امامی
۲۵۲ـ دفتر دانش وادب (جزء دوم)	ـ
۲۵۳ـ یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب ، ت ، ث ، ج)	« ایرج افشار
۲۵٤ـ تفوق وبرتری اسپانیا	« دکتر خانبابا بیانی
۲۵۵ـ تیره شناسی (جلد اول)	« « احمد پارسا
۲۵٦ـ کالبد شناسی توصیفی (۸) دستگاه ادرار وتناسل ـ پردهٔ صفاق	تألیف دکتر امیر اعلم ـ دکتر حکیم ـ دکتر کیهانی دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك نفس
۲۵۷ـ حل مسائل هندسه تحلیلی	نگارش دکتر علینقی وحدتی
۲۵۸ـ کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل شناسی مقایسه‌ای)	« میربابائی
۲۵۹ـ اصول ساختمان ومحاسبه ماشینهای برق	« مهندس احمد رضوی
۲٦۰ـ بیماریهای خون ولنف (بررسی بالینی وآسیب شناسی)	« دکتر رحمتیان
۲٦۱ـ سرطان‌شناسی (جلد اول)	« « آرمین
۲٦۲ـ شکسته بندی (جلد سوم)	« « امیرکیا
۲٦۳ـ بیماریهای واگیر (جلددوم)	« « بینش‌ور
۲٦٤ـ انگل‌شناسی (بندپائیان)	« « عزیز رفیعی
۲٦۵ـ بیماریهای درونی (جلددوم)	« « میمندی‌نژاد
۲٦٦ـ دامپروری عمومی (جلداول)	« « بهرامی
۲٦۷ـ فیزیولوژی (جلددوم)	« « علی کاتوزیان
۲٦۸ـ شعرفارسی (درعهدشاهرخ)	« « یارشاطر

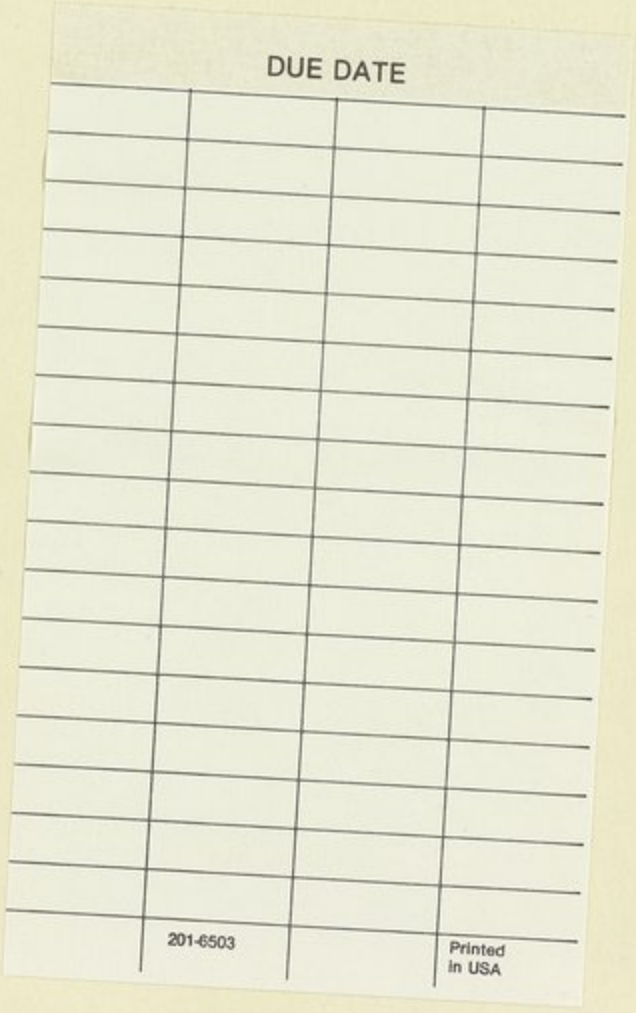
DUE DATE
201-6503
Printed
in USA

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0043211992

892.88
T23
270

BOUND
NOV 8 1957

892.88 -T23 R70